



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز
تطوير المقاولاتية الجامعية
دراسة ميدانية لمركز تطوير المقاولاتية لجامعة 20 أوت
1955 سكيكدة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: علوم مالية ومحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت إشراف:

- د. بوقفة وفاء

من إعداد:

- عيبر بن حمروش

- لينة خرواطي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. نوارى علاوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. بوقفة وفاء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرقة
د. بن عزيزة صورية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025





إهداء

الحمد لله عند البدء وعند الختام. فما تنأهى درب ولا ختم جيد ولا تم السعي إلا بفضلته

من قال أنا لها نالها وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها

لم تكن رحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوا بالتسهيلات لكني فعلتها ونلتها

ها أنا اليوم أقف على عتبت تخرجي أقطف ثمار تعبى بكل فخر

اللهم لك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقنتي لإتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي

وبكل حب وفخر أهدي نجاحي وتخرجي

إلى فخري واعتزازي

من كان لي سندا وعونا في مسيرتي الدراسية، من أحمل اسمه بكل فخر، من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل أبي الغالي

إلى من أوصاني الله بها خيرا

من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها أمي الغالية

إلى من شددت عضدي بهم، إلى تلك النجوم التي تنير طريقي دوما إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى قرت عيني إخواني وأخواتي

إلى الذين وقفوا بجانبى ولو بكلمة طيبة أو تشجيع بسيط، عائلتي وأصدقائي

وفي الختام أهديكم هذا الإنجاز وثمرت نجاحي الذي طالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت واتممت أول ثماراته بفضلته سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني.



قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	البسمة
	الإهداء
	الملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	المقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3	المطلب الأول: المفاهيم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3	الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري
4	الفرع الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض التكتلات والمنظمات الدولية
5	المطلب الثاني: تصنيف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
5	الفرع الأول: أهم التصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
7	الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
8	المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها المستقبلية
8	الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	الفرع الثاني: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
12	المطلب الأول: ماهية التمويل
12	الفرع الأول: مفهوم التمويل ومصادره
14	الفرع الثاني: أهمية التمويل
14	الفرع الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل

16	المطلب الثاني: آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	الفرع الأول: التمويل الذاتي
18	الفرع الثاني: التمويل الخارجي الكلاسيكي
21	الفرع الثالث: التمويل الحديث
27	المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل معالجتها
27	الفرع الأول: معوقات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
28	الفرع الثاني: معوقات التمويل المتعلقة بالنظام المالي في الجزائر
29	الفرع الثالث: سبل تحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
30	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
31	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية
33	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية
34	خلاصة الفصل
35	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمركز تطوير المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة
36	تمهيد
37	المبحث الأول: مدخل إلى المقاولاتية الجامعية
37	المطلب الأول: مراكز تطوير المقاولاتية
37	الفرع الأول: مفاهيم حول المقاولاتية
39	الفرع الثاني: نشأة وتطور مراكز تطوير المقاولاتية
41	الفرع الثالث: أهمية وأهداف مراكز تطوير المقاولاتية
42	المطلب الثاني: تقديم مراكز تطوير المقاولاتية cde لجامعة سكيكدة
42	الفرع الأول: تقديم مراكز تطوير المقاولاتية لجامعة سكيكدة
44	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز المقاولاتية
45	الفرع الثالث: مهام مراكز تطوير المقاولاتية
46	الفرع الرابع: خدمات مراكز تطوير المقاولاتية

47	المطلب الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراكز تطوير المقاولاتية
47	الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية nesda
48	الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم لترقية الاستثمار aapi
50	الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة angem
50	الفرع الرابع: صناديق ضمان القروض
52	المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية
52	المطلب الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية nesda في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
52	الفرع الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية
53	الفرع الثاني: المرافقة المقاولاتية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
56	المطلب الثاني: طرق دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الجامعية nesda لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
56	الفرع الأول: صيغ التمويل المقدمة من طرف nesda
58	الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
60	المطلب الثالث: برامج التكوين والمرافقة في مركز تطوير المقاولاتية cde بجامعة سكيكدة
60	الفرع الأول: البرامج التحسيسية
60	الفرع الثاني: برنامج التكوين
64	المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية
64	المطلب الأول: تقييم حصيلة نشاطات لمركز المقاولاتية بجامعة سكيكدة
64	الفرع الأول: حصيلة نشاطات لمركز المقاولاتية (بداية من السنة الجامعية إلى غاية 2025/05/14)
66	الفرع الثاني: احصائيات المستفيدين من التكوين بالمركز حسب الجنس
67	المطلب الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مركز تطوير المقاولاتية بجامعة سكيكدة

67	الفرع الأول: توزيع عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل
69	الفرع الثاني: توزيع المشاريع حسب نوع النشاط وحالة النشاط وفق صيغ التمويل الثلاثة (ذاتي، ثنائي، ثلاثي)
79	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
81	خلاصة الفصل
82	الخاتمة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر	04
(02-01)	التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمشاريع المصغرة	05
(03-01)	أهم المشاريع المطروحة في منصة TWIZA	23
(01-02)	نسب مساهمة لكل نوع تمويل التمويل المدمج	56
(02-02)	مدة وطريقة تسديد القروض غير المكافئة	58
(03-02)	الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA	58
(04-02)	حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية بجامعة سكيكدة	64
(05-02)	احصائيات المستفيدين من التكوين بالمركز حسب الجنس	66
(06-02)	صيف التمويل لسنة 2024	67
(07-02)	صيف التمويل لسنة 2025	68
(08-02)	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025	70
(09-02)	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025	71
(10-02)	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2024	73
(11-02)	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025	74
(12-02)	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط لسنة 2024	76
(13-02)	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط المعني لسنة 2025	77

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	خصائص المقاولاتية	(01-02)
44	الهيكل التنظيمي لمركز المقاولاتية	(02-02)
47	خدمات مراكز تطوير المقاولاتية	(03-02)
55	مخطط دائري لمراحل المشروع	(04-02)
65	حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية لجامعة سكيكدة	(05-02)
66	إحصائيات المستفيدين من التكوين بالمركز حسب الجنس	(06-02)
68	صيغ التمويل لسنة 2024	(07-02)
69	صيغ التمويل لسنة 2025	(08-02)
70	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط 2025	(09-02)
72	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط 2025	(10-02)
74	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط 2024	(11-02)
75	توزيع المشاريع حسب نوع النشاط 2025	(12-02)
77	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2024	(13-02)
78	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2025	(14-02)

الملخص

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مراكز تطوير المقاولاتية كأحد أهم واجهات الأعمال المستحدثة على مستوى المؤسسات الجامعية الجزائرية وما تقدمه من حزمة خدمات، وقد جاءت هذه الدراسة البحثية أيضا لتسلط الضوء على إحدى أهم آليات دعم وتطوير المقاولاتية وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، إذ تساهم هذه الأخيرة بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب بهدف توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما خلصت نتائج الدراسة أن مركز تطوير المقاولاتية CDE يساهم بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA في الربط بين الجانب الأكاديمي و متطلبات الواقع المهني، مما يساعد في توافق بين مشاريع الطلبة و احتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: مركز تطوير، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات التمويل، المقاولاتية.

Abstract :

Our study aimed to shed light on the development of entrepreneurship centers as one of the most important emerging business approaches at the level of algerian universities and the services they provide. This study also highlighted one of these mechanisms, which is the national agency for the support and Development of Entrepreneurship.

This agency has contributed significantly to supporting and financing small and medium-sized enterprises and supporting micro-projects for young investors with the aim of providing job opportunities and absorbing unemployment, which contributes to economic and social development.

The results of the study concluded that the entrepreneurship development center contributes to bridging the gap between the academic side and the requirements of professional reality, which helps in aligning student projects with the needs of the labor market.

Key words : entrepreneurship development center, national agency for the support and development of entrepreneurship, small and medium enterprises (SMEs). Financing mechaisms, Entrepreneurship.

المقدمة

في ظل الفكر الاقتصادي الحديث أصبح المفكرون والباحثون الاقتصاديون يعتقدون ان التطور الاقتصادي يبنى من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، على عكس الفكر القديم الذي يركز الاقتصاد في ظله على المشاريع الكبرى والهياكل الضخمة ، ولهذا وجب على الدول انا تنتهج استراتيجيات وخطط خاصة وهذا للنهوض باقتصادها ومواكبة التطورات السريعة التي نراها في العالم اليوم ، ومن بين هذه الاستراتيجيات هي فكرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعم تأسيسها و استمرارها، وهذا لما لها من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ، بحيث أثبتت هذه المؤسسات قدرتها على تحقيق الثروة وتوليد فرص العمل ،بحيث ان اهمية هذه المؤسسات تتداخل مع مفهوم المقاولاتية الذي اصبح يشكل توجهها استراتيجيا في العديد من الدول ،خاصة في الاوساط الجامعية، وذلك عن طريق تشجيع الطلبة على إنشاء مشاريعهم الخاصة بدل التوظيف التقليدي ، ومن هذا ظهرت مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية كوسيلة حديثة هدفها الاساسي هي مرافقة الطلبة وحاملي الافكار في تجسيد مشاريعهم ، وذلك من خلال توفير التكوين، الاستشارة ،والدعم التقني وكذا ربطهم بمختلف متفاعلين الاقتصاديين.

غير أن نجاح هذه المبادرات المقاولاتية يبقى مرتبطا بتوفر التمويل اللازم الذي يعد من أهم الركائز الأساسية لقيام واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يعتبر التمويل من اهم آليات التي تعتمد عليها المؤسسة في تحويل الافكار إلى مشاريع ذات قيمة مضافة، وفي دعم استمرارية نشاطها وتعزيز قدرتها على التوسع، إلا ان المؤسسات الناشئة غالبا ما تواجهها صعوبات تمويلية في بدايتها نتيجة محدودية الموارد المالية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الكفاءة في إعداد ملفات التمويل.

ومن هذا المنطلق، يكتسب موضوع آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة، خاصة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية التي تسعى إلى دعم المشاريع الناشئة وتمكينها من الولوج إلى مختلف مصادر التمويل، سواء التقليدية منها كالقروض البنكية والتمويل الذاتي، أو الحديثة كتمويل الصيرفة الإسلامية، ورأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحليل أهم آليات التمويل المتاحة، والوقوف عند أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في الحصول على التمويل، مع محاولة اقتراح سبل كفيلة لتعزيز فعالية هذه الآليات بما يساهم في ترقية روح المقاولاتية لدى الطلبة ودعم الاقتصاد الوطني.

اشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي علاقة مركز تطوير المقاولاتية الجامعية بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
وللتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد جزائري؟
- ماهي المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما دور هذه المراكز في مرافقة الطلبة وحاملي المشاريع نحو الحصول على التمويل؟
- ما مدى مساهمة آليات التمويل في إنشاء المشاريع المقاولاتية؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تساهم صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الموجهة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية في تشجيع الطلبة على انشاء مشاريعهم المقاولاتية وتطويرها.

الفرضية الأولى: تساهم صيغ التمويل التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية nesda في تسهيل انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: يعمل مركز تطوير المقاولاتية الجامعية في مساعدة الطلبة من مرافقة وتوجيه للحصول على التمويل المناسب لمشاريعهم.

الفرضية الثالثة: تساهم الامتيازات والتحفيزات الجبائية والمالية في تشجيع الطلبة وحاملي المشاريع من استفادة آليات التمويل المتاحة.

الفرضية الرابعة: يساهم التكوين والمرافقة المقدمان من طرف مركز تطوير المقاولاتية في تحسين فرص نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية.

مبررات اختيار الدراسة:

تم اختيار هذه الدراسة لعدة أسباب من بينها:

- معرفة كيفية القيام بعملية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التطرق على فهم آليات التمويل والمقاولاتية بسبب تخصصنا الجامعي محاسبة ومالية.
- صعوبة إيجاد مواضيع ودراسات تطبيقية تخص آليات التمويل المقاولاتية.
- اعتبار المقاولاتية احدى المفاتيح المستقبلية في دعم وتوفير آليات التمويل وخلق بيئة استثمارية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- التعرف على آليات التمويل وذلك من خلال تحديد مختلف هيئات والصيغ التمويلية التي توفرها الدولة لدعم الطلبة وحاملي المشاريع الجامعية.
- ابراز دور جامعة سكيكدة وذلك من خلال توضيح مدى مساهمة مراكز تطوير المقاولاتية cde في تحضير وتأهيل وتمكين الطلبة من الحصول على التمويل المناسب واللازم.
- اكتشاف الصعوبات الميدانية أي بتحديد اهم العراقيل والمشاكل التي قد تواجه الطلبة أصحاب المشاريع خلال مسارهم في طلب التمويل.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- تتمثل في ابراز دور تمويل المشاريع للطلبة الجامعيين في تحويل الأفكار الابتكارية الى مؤسسات حقيقية تعمل على خلق فرص عمل والمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية.
- تساهم في تزويد الطلبة المقبلين على التخرج بمعلومات بسيطة وغير معقدة حول مختلف آليات والأدوات الرسمية المتاحة للحصول على التمويل.
- تتمثل في مساعدة الهيئات التمويلية كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية nesda ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية cde على تقييم مدى فعالية البرامج المستخدمة.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: تعتمد الدراسة التطبيقية على مركز تطوير المقاولاتية cde بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة من خلال دراسة حالة تهدف الى تحليل آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية.

حدود زمنية: أنجزت الدراسة في الفترة الممتدة من 01 مارس 2026 الى غاية 18 جوان 2026.

صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بإعداد هذه الدراسة صدفنا عدة صعوبات نذكر منها ما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بموضوع دراستنا مقارنة بمواضيع أخرى.
- انعدام الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة (آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية) نظرا لحدثته واصداره.

منهج الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات أو النفي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مفاهيم نظرية لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك الاستفادة من المراجع والمجلات والدراسات السابقة المتاحة، حيث تم اعتماد منهج دراسة حالة من خلال اختيار مركز تطوير المقاولاتية لجامعة سكيكدة كميدان لدراسة باعتباره من هياكل الجامعة التي تعمل على مرافقة وتوجيه الطلبة وحاملي المشاريع للاستفادة من التمويل المتاح.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول
آليات تمويل المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما أدى إلى زيادة اهتمام الحكومات والباحثين بها يوما بعد يوم وذلك للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية.

ولعل من أبرز مشكل تعاني منه وتواجه مشكل التمويل إذ أن الكثير ينتهي بسبب افتقارها للمهارة في إدارة الموارد المالية ونقص التمويل حيث تحتاج هذه إلى تمويل طويل الأجل لبدء نشاطها وتثبت أقدامها حيث تجد البنوك نفسها مجبرة على تمويل مثل هذه المؤسسات إذا وجدت من يجنبها مخاطر التمويل وذلك من خلال تقديم ضمانات عينية أو شخصية.

بحيث يركز هذا الفصل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة كل الجوانب التي تحيط بها من خلال التعرف على بعض المفاهيم الخاصة وأيضاً خصائصها وأهدافها، والآليات التمويلية المتاحة التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشاءها، يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماما متزايدا، بحيث قدمت لها العديد من المساعدات وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة.

المطلب الأول: المفاهيم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يصعب تحديد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ اختلاف التعاريف المقدمة من بلد إلى آخر، وهذا يعود إلى اختلاف منظور كل بلد إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا سنتطرق إلى أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم سنحاول ذكر بعض التعريفات لبلدان ومنظمات دولية.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

يمكن إعطاء تعريف اصطلاحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل التطرق لتعريف المشرع الجزائري.

أولاً. المفهوم الاصطلاحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المفهوم 01: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصا ومباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.

المفهوم 02: هو كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن مئة عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة به "بدون الأراضي والمباني".

ثانياً. المفهوم التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الجزائر إحدى النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تجديد تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1422 الموافق ل 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف ب:¹

- تشغل من 1 إلى 250 عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج، وإيرادها السنوي أقل من 500 مليون دج.
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25%.²

وقد وصفت كل من المواد 5.6.7 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدى وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 200
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: الدكتور عمر فرحاتي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6-7 ديسمبر 2017، قاعة المحاضرات الكبرى، أبو قاسم سعدالله، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص 03.

الفرع الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض التكتلات والمنظمات الدولية

تتعدد تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا بتعدد الجهات المصنفة، نظرا لتباين الأطر الاقتصادية بين الدول، حيث تعتمد كل منظمة دولية معايير كمية خاصة بها.

أولا. التعريف الاتحاد الأوروبي:

قام الاتحاد الأوروبي بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير والمتوسط بالمحددات التالية:³

1- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار امريكي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-1 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

² الدكتور عمر فرحاتي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6-7 ديسمبر 2017، قاعة المحاضرات الكبرى، أبو قاسم سعدالله، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص 03.

³ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 28

2- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي.

3- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل او موظف.

ثانيا. تعريف دول جنوب شرق آسيا:

دول جنوب شرق آسيا اوجدت تعريفات ومعايير لقياس المشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا ولا تتلاءم مع واقع الحال عندها.⁴

جدول رقم (1-2): التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمشاريع الصغيرة

الرقم	الدولة	معيّار القياس كحد أقصى
1	اندونيسيا	أقل من 19 عامل
2	ماليزيا	أقل من 25 عامل
3	الفلبين	أقل من 99 عامل
4	سنغافورة	أقل من 50 عامل
5	تايلاند	أقل من 5 عمال

المصدر: نبيل جواد، كتاب إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى 1428هـ ، 2007، بيروت لبنان، ص 29.

المطلب الثاني: تصنيف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى وإن اختلفت الآراء حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه تم اتفاق حول أشكالها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات.

الفرع الأول: أهم تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد في الحياة الاقتصادية العديد من الأشكال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف في أنماط ومجالات أنشطتها الاقتصادية، فإنها تصنف في أشكال مختلفة يمكن توضيحها فيما يلي.

أولاً. تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالاً قانونية متعددة حسب الجهة التي تتبعها أو حسب الظروف تأسيسها وتكوينها.⁵

⁴ نفس المرجع السابق، ص 29

⁵ مدخل خالد، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 25-27

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- المؤسسات العامة: وهي الوحدات الاقتصادية التي تؤول ملكيتها للدولة (القطاع العام)، وتخضع في تسييرها

لمنظومة قانونية تجمع بين قواعد القانون العام والخاص، وتصنف عادة إلى:

أ- **المؤسسات العمومية:** هي المؤسسات التي تديرها الدولة وتخضع للإشراف الحكومي المباشر. تتميز بأنها تمول من أموال الدولة وتساهم في تقديم خدمات متنوعة للمجتمع مثل التعليم والصحة.

ب- **المؤسسات المختلطة:** وهي نتاج شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث تساهم الدولة بجزء من رأس المال والقطاع الخاص بالجزء الآخر.

2- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي يمتلكها الأفراد أو الشركات الخاصة، وتتنوع أشكالها القانونية كما يلي:

أ- **المؤسسات الفردية:** يعد الشكل الأبسط قانونياً، حيث يمتلكها شخص واحد ويديرها إلى حسابه الخاص، ويتحمل كامل المسؤولية عن نتائجها. من مزاياها حرية التصرف وسرعة اتخاذ القرار وانخفاض تكاليف التأسيس.

ب- **شركة المحاصة:** هي شركة مستترة تتعد بين شخصين أو أكثر، لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا تخضع لإجراءات التسجيل والشهر، وتقتصر آثارها القانونية على الشركاء أنفسهم دون الغير.

ج- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL):** تعتبر النموذج الأمثل للمشاريع الصغيرة، حيث لا يتجاوز عدد الشركاء فيها سقفاً معيناً (غالباً 20 شريكاً)، لا يسأل الشريك فيها عن ديون الشركة إلا بقدر حصته في رأس المال. مما يحمي أمواله الخاصة من مخاطر الإفلاس.

3- شركات المساهمة: تُعد شركة المساهمة النموذج الأمثل لشركات الأموال، حيث ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول، وتقتصر فيها مسؤولية المساهم على قيمة الأسهم التي اكتتب فيها فقط دون المساس بأمواله الخاصة. وتتميز هذه الشركة باتخاذ اسم تجاري يشق من غرض إنشائها ولا يتضمن أسماء الشركاء، مما يسهل عليها تجميع رؤوس أموال ضخمة عبر الاكتتاب العام. ويشترط القانون ألا يقل عدد مؤسسيها ثلاثة شركاء، وفي حال انخفاض هذا العدد تمنح الشركة مهلة ستة أشهر لتسوية وضعيتها، وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون مع تحميل من بقي فيها مسؤولية كاملة عن التزاماتها خلال تلك الفترة.

ثانياً: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط والتنظيم:

1- تصنيفات حسب النشاط:

تتعدد النشاطات الاقتصادية للمؤسسات وتختلف كالتالي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- **مؤسسات الزراعة:** تساهم في دعم الإنتاج الغذائي وتوفير فرص عمل من خلال مشاريع متنوعة كترقية المواشي وتحويل المنتجات الزراعية، وتبرز أهمية هذا المجال في دعمه للإنتاج الغذائي وتوفير فرص العمل.⁶

ب- **مؤسسات الصناعة:** تركز على المنتجات سريعة التلف، أو تلبية طلبات المستهلكين المخصصة، أو الصناعات الحرفية واليدوية الدقيقة.⁷

ج- **مؤسسات التجارة:** تلعب دور الوسيط الحيوي في إدارة حركة وتوزيع السلع والخدمات لتلبية احتياجات السوق المتنوعة.⁸

د- **مؤسسات الخدمات:** توفر ركيزة أساسية تغطي مجالات واسعة كالفندقة، الاطعام، الخدمات الصحية، والخدمات المالية كالبنوك.⁹

هـ- **مؤسسات البناء والتشييد:** تنشط في بناء وترميم المنشآت والبنية التحتية، وغالبا ما تقوم على خبرات فردية في مجالات تقنية كالحدادة والنجارة.¹⁰

2- تصنيفات حسب التنظيم: تُقسم المؤسسات من حيث هيكلية العمل وتنظيمه إلى صنفين رئيسيين:

أ- **المؤسسات المصنعة:** وتجمع المصانع الصغيرة والمتوسطة التي تتبع نمودجا تنظيميا متطورا يعتمد على تقسيم العمل، تعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام أساليب التسيير الحديثة لتلبية احتياجات أسواق واسعة.

ب- **المؤسسات غير المصنعة:** تمثل حلقة وصل بين الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيمها واستخدام تجهيزات تقليدية. ورغم توجه بعض إنتاجها للاستهلاك الذاتي، إلا أنها تحافظ على مكانتها الاقتصادية من خلال النشاط الحرفي اليدوي الذي يلبي متطلبات الزبائن بشكل مباشر.¹¹

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى والتي نوجزها فيما يلي:¹²

⁶ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 35

⁷ نفس المرجع السابق، ص 35

⁸ مدخل خالد، مرجع سبق ذكره، ص 30

⁹ نفس المرجع السابق

¹⁰ نفس المرجع السابق

¹¹ نفس المرجع السابق 33

¹² عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 3-4 ديسمبر، 2018، ص 4

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً. مركزية القرار وخاصة المرونة: تعتمد هذه المؤسسات في تسييرها على هيكل تنظيمي بسيط، حيث يتركز اتخاذ القرار في قمة الهرم (صاحب المشروع). هذا الأمر يمنحها مرونة عالية وقدرة فائقة على التكيف السريع مع تقلبات السوق، سواء بالنمو أو التعديل الفوري للمسار.

ثانياً. ضالة رأس المال: تتميز بانخفاض التكاليف التأسيسية، حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لبدء النشاط، مما يسهل عملية اندماجها في النسيج الاقتصادي وتطويرها تدريجياً.

ثالثاً. الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: نظراً لطبيعة حجمها، غالباً ما تغيب عن هذه المؤسسات النظرة الاستراتيجية بعيدة المدى، حيث ينصب تركيز المقاول على الأهداف التشغيلية الآتية وضمان الربحية السريعة.

رابعاً. انخفاض الطاقة الإنتاجية وجودة الإنتاج: سمح التطور التكنولوجي لهذه المؤسسات بولوج مجالات إنتاجية دقيقة كانت حكرًا على الشركات الكبرى، مع تقديم منتجات ذات جودة عالية تلبي تخصصات محددة في السوق.

خامساً. القابلية للتجديد والابتكار: تمتلك هذه المؤسسات قدرة متميزة على الابتكار وتطوير أساليب العمل، مما يساهم في تحقيق رضا العملاء ويخلق مناخاً محفزاً للإبداع والتجديد المستمر داخل المؤسسة.

سادساً. القدرة على الانتشار في المناطق الأقل تطوراً: تمتاز بمرونة عالية في اختيار الموقع، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية في مختلف الأقاليم، ويساهم في توزيع الدخل وتحقيق التوازن الجهوي.

سابعاً. القدرة على تدعيم المؤسسات الكبيرة: تلعب دوراً حيوياً كظهير للمؤسسات الكبرى، من خلال توفير الاستهلاكات الوسيطة أو القيام بعمليات التوزيع والخدمات (التكامل الامامي والخلفي)، وذلك في إطار عقود المناولة.

ثامناً. القدرة على ضمان الفعالية في التسيير: بفضل بساطة هيكلها التنظيمي ووضوح المهام، تضمن هذه المؤسسات نظام اتصال داخلي فعال وسرعة في اتخاذ القرارات تتناسب مع بيئة الأعمال المتغيرة.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها المستقبلية

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص العمل وتحفيز الاقتصاد، إلا أن هذا الدور الحيوي لا يزال يصطدم بمجموعة من العوائق والتحديات التي تعرقل مسارها وتؤثر على استمراريته.

يبرز دور المؤسسة الاقتصادية كركيزة أساسية في النظام التنموي، حيث تتداخل أبعادها لتشمل مساهمات اقتصادية واجتماعية جوهرية يمكن تفصيلها كالتالي: ¹³

أولاً. الدور الاقتصادي:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدواراً حيوية تساهم في تحريك العجلة الاقتصادية / ومن أبرزها:

1 - تعبئة المدخرات المالية وتنشيط الاستثمار: تلعب دوراً أساسياً في تجميع رؤوس الأموال الصغيرة المشتتة لدى الأسر والعائلات، وتحويلها إلى وحدات إنتاجية قادرة على خلق ثروة ومناصب شغل، مما يعزز الاستقلالية المالية للمشروعات.

2 - المساهمة في المؤشرات الاقتصادية الكلية: تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في رفع حصة القطاع الخاص في "الناتج الخام الداخلي"، بالإضافة إلى دورها في ترقية التجارة الخارجية عبر عمليات التصدير والاستيراد.

3 - دعم قاعدة المناولة الصناعية: تقوم بدور الممّون الأساسي للمؤسسات الكبرى، من خلال توفير المستلزمات والخدمات والسلع الوسيطة، مما يضمن استمرارية السلسلة الإنتاجية الوطنية.

4 - حماية المنتج المحلي ورفع التنافسية: في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية، تعمل هذه المؤسسات على تحسين جودة المنتجات المحلية والتحكم في التكاليف، لتشكل درعاً واقياً للصناعة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية.

5 - تمكين قوة العمل ورفع الإنتاجية: تعتمد على تقنيات إنتاجية كثيفة العمالة تتيح استغلال الطاقات البشرية المتاحة، مع الحرص على تطبيق أنظمة رقابية تضمن السير الحسن للعمل وتحقيق الكفاءة الإنتاجية المطلوبة.

ثانياً. الدور الاجتماعي:

يتعدى نشاط المؤسسة الجانب الربحي ليؤدي دوراً اجتماعياً، يمثل في: ¹⁴

1 - امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل: تعتبر الخزان الأول للتشغيل، حيث تساهم بشكل مباشر في توظيف اليد العاملة وتقليل نسب البطالة في المجتمع.

¹³ د. حيرش نور الدين، د. يحيوي سعاد، مقال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، تاريخ النشر 2019-08-30، ص 43-44

¹⁴ د. حيرش نور الدين، د. يحيوي سعاد، نفس المرجع السابق، ص 44.

2 - الحد من ظاهرة النزوح الريفي: من خلال توطين المشاريع في المناطق الداخلية والريفية، تساهم المؤسسة في خلق توازن جهوي واستقرار سكاني، عبر تقريب مناصب الشغل من القاطنين في تلك المناطق.

3 - عقلنة استغلال الموارد المحلية: تؤدي دورا نموذجيا في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتوفرة في بيئتها المباشرة، مما يمنع هدر الطاقات المحلية.

4 - تحسين الإطار المعيشي: تساهم في رفع مستوى المعيشة في الأرياف والمناطق النائية، مما يساعد في القضاء على الآفات الاجتماعية الناتجة عن الفقر والتهميش.

الفرع الثاني: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد المشاكل التي تعيق مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتؤثر على ديمومتها، ويمكن تبويبها كما يلي:

1 - المشاكل التمويلية والائتمانية:

- مشكلة نقص التمويل المؤسسي والذاتي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عجزا في الحصول على التمويل الرسمي، حيث يعتمد 80 % من أصحاب هذه المشاريع على مدخراتها الخاصة نتيجة غياب هيئات مالية متخصصة توفر خدمات تناسب خصوصية هذا القطاع.¹⁵
- مشكلة الضمانات البنكية: يظهر تشدد المصارف واضحا في طلب ضمانات عينية مرتفعة، مما يؤدي إلى فجوة ثقة بين الجهاز المصرفي وملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون لهذه الضمانات.¹⁶
- مشكلة تكلفة الائتمان (الفائدة): تشكل معدلات الفائدة البنكية المرتفعة عبئا ماليا ثقيلا يعيق استقرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل انطلاقها الأولى.¹⁷

2 - المشاكل الإدارية والقانونية والبيئية:

- مشكلة البيروقراطية وتعقد الإجراءات: ببطء الحصول على التراخيص الإدارية وتعدد المتدخلين، مما يرفع التكاليف التشغيلية ويؤخر تجسيد مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع.¹⁸
- مشكلة العقار الصناعي: ندرة الأراضي أو المقرات المخصصة لممارسة النشاط وصعوبة الحصول عليها، مما يسبب حالة من عدم الاستقرار لهذه المؤسسات.¹⁹

¹⁵ مسيخ أيوب، أطروحة دكتوراه حول الدور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2016-2017، ص 86.

¹⁶ سمير آيت عكاش، قرومي حميد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 14، جوان 2013، ص 232

¹⁷ نفس المرجع السابق

¹⁸ مسيخ أيوب، نفس المرجع السابق

¹⁹ سمير آيت عكاش، مرجع سبق ذكره، ص 233

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- مشكلة الأطر التشريعية والجبائية: نقص التحفيز في القوانين المتعلقة بالضرائب والسياسات الجمركية المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²⁰

3 - المشاكل الفنية والبشرية والثقافية:

- مشكلة نقص الثقافة المقاولاتية: ضعف روح المبادرة والمخاطرة والابتكار، ونقص الوعي العام بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي للتوظيف الكلاسيكي.²¹
- مشكلة نقص الكفاءات الإدارية والتقنية: العجز في القدرة على تسيير الموارد البشرية، التسويق، والتحكم في التقنيات الحديثة الضرورية لإدارة المؤسسات بنجاح.²²
- مشكلة العجز المعلوماتي: غياب نظام وطني متكامل يوفر بيانات دقيقة وإحصائيات اقتصادية تساعد في إعداد دراسات جدوى واقعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²³

4 - مشاكل التمويل والتنافسية:

- مشكلة التمويل بالتجهيزات والمواد: تبعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخارج لتوفير الآلات وقطع الغيار، مما يعرضها لمخاطر تقلب أسعار الصرف واضطرابات السوق العالمية.
- مشكلة المنافسة الشرسة: عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصمود أمام المؤسسات الكبرى التي تسيطر على الحصص السوقية وتمتلك موارد ضخمة.²⁴

²⁰ مسيخ أيوب، مرجع سبق ذكره

²¹ مسيخ أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 85

²² التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، تم زيارة الموقع الإلكتروني <http://rawadalariada.odoo.com> بتاريخ 2024-10-4 على الساعة 10:30.

²³ سمير آيت عكاش، مرجع سبق ذكره

²⁴ سمير آيت عكاش، مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطرح أمام المؤسسات الاقتصادية المعاصرة وسائل متنوعة لتمويل نشاطها بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي ضرورة اتخاذ القرار الذي يتناسب والأهداف المسطرة، فعملية الاختيار ليست بالعملية السهلة على الإطلاق وتحتاج لأن تتوفر لدى المؤسسة الاقتصادية المعلومات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى النتائج المعدة للاختيار الأنسب من البدائل التمويلية المتاحة.

المطلب الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه مختلف المؤسسات الاقتصادية خلال مزاوله نشاطها الاقتصادي، فهو أساس توفير الموارد اللازمة للإنتاج وإدارة العمليات فكلما كانت المؤسسة تحتوي على مصادر تمويل متنوعة كلما كان بإمكانها التوسع وتفيد استراتيجياتها.

الفرع الأول: مفهوم التمويل ومصادره

إن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الذاتية كمصدر تمويل داخلي غالبا ما تكون غير كافية لتغطية مختلف احتياجاتها عبر مراحل نشاطها.

أولاً. مفهوم التمويل:

لقد تعددت مفاهيم التمويل في الفكر الأكاديمي، حيث تناولها الباحثون من زوايا مختلفة، فمنهم من ركز على جانب المفاضلة بين البدائل، ومنهم من اعتبرها وظيفة إدارية محضة، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

- **المفهوم الأول:** التمويل هو وظيفة إدارية جوهرية وركيزة أساسية في بنية المؤسسة الاقتصادية، تعمل كحلقة وصل بين جميع وظائفها الأخرى. وتتمثل هذه الوظيفة في مجموعة من الوسائل والأساليب والقرارات الإدارية التي تهدف إلى التخطيط لعمليات الامداد بالأموال واستقطاب المبالغ النقدية اللازمة لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتجارية، أو إنشاء وتطوير المشاريع. وتعتمد عملية التمويل بشكل أساسي على المفاضلة بين مختلف المصادر المتاحة (سواء بالاعتماد على رأس المال أو الإقراض) لاختيار المزيج التمويلي الأفضل من حيث التكلفة والعائد، وبما يضمن توفير الاحتياجات المالية في أوقات الحاجة إليها لتحقيق التوازن المالي وبلوغ الأهداف المسطرة.²⁵
- **المفهوم الثاني:** يعرف التمويل بأنه وظيفة إدارية صرفه ومستمرة، تضطلع بمسؤولية تأمين المخصصات النقدية الضرورية لضمان استمرارية العملية الإنتاجية وتطوير المشاريع القائمة أو الناشئة. وتتمثل جوهر هذه الوظيفة في اتخاذ قرارات مالية استراتيجية تهدف إلى المفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة للوصول إلى المزيج التمويلي

²⁵ زنانرة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، دراسة نظرية، مجلة المالية والأسواق، جامعة جيجل، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2023، ص 327.

الأمثل؛ وذلك من خلال الموازنة بين العائد المتوقع وتكلفة التمويل والمخاطر المحيطة، مع الالتزام بتوفير هذه الأموال في أوقات الحاجة الدقيقة إليها لضمان تحقيق التوازن المالي وترشد الانفاق في المؤسسة.²⁶

- **المفهوم الثالث:** يعرف التمويل بأنه نشاط اقتصادي وإداري متكامل يتمثل في عملية الإمداد بالموارد المالية وتوفير القوة الشرائية اللازمة للأفراد والمؤسسات والدول في أوقات الحاجة الفعلية إليها. وتتجسد جوهر هذه العملية في القدرة على تحديد التوقيت الدقيق للاحتياج المالي، والبحث الفعال عن مصادر التمويل المتاحة مع تقييم المخاطر المرتبطة بها. كما يلعب التمويل دوراً حيوياً كحلقة وصل تضمن التوازن المالي في المجتمع، من خلال تسهيل انتقال الفوائض المالية.²⁷

2 - مصادر التمويل:

يمكن تقسيم مصادر التمويل كما يلي:²⁸

- **من حيث الملكية إلى:**
 - التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، وزيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية
 - التمويل من غير المالكين (المقرضين): وقد يكونوا موردين للمؤسسة أو البنوك أو مؤسسات مالية ... الخ.
- **من حيث النوع إلى:**
 - تمويل مصرفي: يتم التحصيل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
 - تمويل تجاري: يتم التحصيل عليه من التجار.
- **من حيث المدة (المدة الزمنية) إلى:**
 - تمويل طويل الاجل: مثل القروض البنكية، السندات ... وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.
 - تمويل متوسط الاجل: يمتد بين السنة والعشرة سنوات مثل القروض المصرفية ...
 - تمويل قصير الاجل: وتكون مدته أقل من سنة مثل القروض البنكية والتمويل التجاري.
- **من حيث المصدر إلى:**
 - تمويل داخلي: هو الاعتماد على الموارد الذاتية للمؤسسة مثل (الأرباح المحتجزة والاحتياطات) لتمويل نشاطها دون اللجوء للغير، ويتميز بالحفاظ على استقلالية القرار.
 - تمويل خارجي: هو جلب الأموال من مصادر خارج المؤسسة مثل (القروض البنكية، ودعم الدولة، والشركاء) لسد العجز المالي، ويتميز بتوفير سيولة ضخمة مقابل تكلفة أو تقاسم في الأرباح.

²⁶ حسن محمد علي السلوخ، أثر التمويل من قبل المنظمات على إدارة المشاريع الاستثمارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة الجنان، لبنان، ص 7-8

²⁷ الجوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 3

²⁸ الجوزي غنية، نفس المرجع السابق، ص 4

الفرع الثاني: أهمية التمويل

تكمن أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات التي لها عجز مالي.²⁹

تكتسي الوظيفة التمويلية أهمية بالغة في حياة المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها، كونها الركيزة الأساسية التي تضمن استمرار النشاط وتطوره. ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال الأبعاد الجوهرية التالية:

- ضمان سيورة النشاط وتجاوز العجز: يمثل التمويل الأداة الفعالة التي تمكن المؤسسة من تغطية نفقاتها التشغيلية والاستثمارية، كما يُعد وسيلة سريعة لتجاوز حالات العجز المالي وضمان استمرارية النشاط دون انقطاع.
- تحقيق الاستقرار المالي: يساهم التمويل في حماية المؤسسة من مخاطر الإفلاس أو التصفية من خلال توفير السيولة اللازمة في الأوقات المناسبة.
- تفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي: يؤدي التمويل دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛ حيث يساهم في إنجاز مشاريع استثمارية جديدة، مما يترتب عليه خلق مناصب شغل إضافية، والمساهمة الفعالة في تقليص معدلات البطالة.
- تحقيق الرفاهية والاهداف الوطنية: يساهم التمويل في تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع وتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة، كونه حلقة وصل في نقل القدرة التمويلية من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات الحاجة (المؤسسات).
- الارتباط بالمنظومة المالية: يساهم التمويل في تعزيز روابط المؤسسة بالهيئات والمؤسسات المالية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، مما يسهل عليها الوصول إلى بدائل تمويلية متنوعة.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل

تجد المؤسسة نفسها أمام بدائل تمويلية متنوعة لتغطية احتياجاتها الاستثمارية، وتتوقف عملية المفاضلة بين هذه المصادر (سواء كانت ذاتية أو مقترضة) على مجموعة من العوامل الجوهرية التي توازن بين التكلفة والمخاطر، وتتمثل هذه العوامل المحددة لنوع التمويل فيما يلي:

أولا. الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: تعد القاعدة العامة في التمويل على ضرورة توافق مدة مصدر التمويل مع طبيعة الأصل المراد اقتناؤه؛ حيث يتم تمويل الموجودات الثابتة مع مصادر طويلة الأجل كأرصدة الملكية

²⁹ بوعزارة أحلام ، مبادئ تمويل المؤسسات، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس (تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة)، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص 18

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أو القروض طويلة الاجل، بينما تخصص المصادر قصيرة الاجل لتمويل الاحتياجات التشغيلية، وذلك لضمان وجود ارتباط دقيق بين التدفقات النقدية المتوقعة وتواريخ سداد الالتزامات.³⁰

ثانيا. حجم المؤسسة: يلعب حجم المؤسسة دورا جوهريا في تحديد خياراتها التمويلية؛ فكلما زادت حجم المؤسسة اتسعت قدرتها على تنوع مصادر تمويلها وانخفضت احتمالات إفلاسها، مما يمنحها قدرة أكبر على الاقتراض. في المقابل، تضطر المؤسسات الصغيرة للاعتماد بشكل أساسي على أموال أصحاب المشروع لصعوبة وصولها لأسواق الائتمان.³¹

ثالثا. نمط التدفق النقدي: يقصد به الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية؛ حيث يجب على الإدارة المالية اختيار مصادر تمويل تتزامن مواعيد سدادها مع أوقات دخول التدفقات النقدية للمؤسسة، وذلك لتفادي أي آثار سلبية على مستوى السيولة، مع تفضيل رأس المال في الحالات التي تتطلب فترات استرداد طويلة.³²

رابعا. المرونة التمويلية: تُعبر المرونة عن قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات في حاجاتها المالية، وتوفر هذه المرونة خيارات متعددة للمؤسسة عند الرغبة في التوسع أو الانكماش، إلا أن هذه القدرة تنقلص في حال زيادة الالتزامات بشكل مفرط أو استنفاد الضمانات المتاحة للمقرضين.³³

خامسا. الدخل (المتاجرة بالملكية): يسعى المدير المالي من خلال قرارات التمويل إلى تحسين العائد الذي تولده الموجودات، وهو ما يعرف علميا بمصطلح "المتاجرة بالملكية" أو "الرفع المالي"، حيث تساهم أموال الغير في زيادة ربحية رؤوس أموال أصحاب المؤسسة.³⁴

سادسا. السيطرة والإدارة: تؤثر رغبة الملاك في الاحتفاظ بالسيطرة على نوع الأموال المستخدمة؛ ففي الحالات العادية لا يتدخل الدائنون في إدارة المؤسسة، لذا إذا كان هدف الملاك هو المحافظة على سلطة القرار، فإنهم يفضلون التوسع في الاقتراض بدلا من إصدار أسهم عادية جديدة قد تؤدي إلى دخول أطراف خارجية تشاركهم في السيطرة.³⁵

سابعا. التوقيت: يُعد عامل التوقيت من المحددات الجوهرية المرتبطة بمرونة المؤسسة، ويُقصد به اختيار اللحظة الزمنية المناسبة لدخول سوق الأموال للحصول على التمويل المطلوب بأقل تكلفة ممكنة وبأفضل الشروط المتاحة، بما يتناسب مع الدورات التجارية والظروف الاقتصادية العمة السائدة.³⁶

³⁰ الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص 20

³¹ الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص 21

³² نفس المرجع السابق

³³ نفس المرجع السابق

³⁴ بوعزارة أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 5

³⁵ نفس المرجع السابق

³⁶ بوعزارة أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 6

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثامنا. معايير المديونية الصناعية: تخضع المؤسسات عند تحديد هيكلها التمويلي لمستويات مديونية متعارف عليها داخل القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه؛ إذ يجب ألا تشذ المؤسسة عن هذه المعايير النمطية حتى لا تتثير شكوك الدائنين والمقرضين حول سلامة موقفها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.³⁷

المطلب الثاني: آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر مسألة التمويل العصب الحيوي لأي مؤسسة اقتصادية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى لضمان استمراريته وتطوير قدراتها التنافسية. ونظرا لتنوع المصادر التمويلية المتاحة، يتطرق هذا المطلب إلى الآليات المختلفة التي تعتمد عليها هذه المؤسسات لتلبية احتياجاتها.

الفرع الأول. التمويل الذاتي:

تعتمد المؤسسة الاقتصادية في تمويل نشاطها بالدرجة الأولى على مصادرها الداخلية، حيث يبرز التمويل الذاتي كأداة محورية تضمن لها الاستقلالية المالية والقدرة على تجديد استثماراتها اعتمادا على فوائدها الخاصة. ويتم تناول هذا الفرع مفهوم هذا النوع من التمويل، مكوناته الأساسية، وكذا تقييم مزاياه وعيوبه.

أولا. مفهوم التمويل الذاتي: يعد التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية، ويقصد به قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها الاستثمارية ودورة استغلالها بالاعتماد على مواردها الخاصة الناتجة عن نشاطها.

وهو يمثل الفائض النقدي الذي يبقى تحت تصرف المؤسسة بعد تسديد كافة الأعباء وتوزيع الأرباح على المساهمين، حيث يوجه هذا الفائض لتجديد الأصول الثابتة أو توسيع النشاط الإنتاجي.³⁸

ثانيا. مكونات التمويل الذاتي:

حسب الدراسات المالية والمحاسبية المعاصرة، يتشكل التمويل الذاتي من العناصر الأساسية التالية:

- الأرباح المحتجزة: وهي المبالغ التي تقرر المؤسسة عدم توزيعها على الشركات وإبقائها ضمن حقوق الملكية لتعزيز مركزها المالي. وتشمل الاحتياطات النظامية والقانونية، بالإضافة إلى الأرباح المرحلة التي تعمل كصمام أمان لمواجهة أي انخفاض مستقبلي في النتائج.

³⁷ نفس المرجع السابق

³⁸ العبد شريفة، زنارة ريمة، مجلة المالية والأسواق، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، دراسة نظرية، المجلد 10، العدد 2، ص 329-334

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **الاهتلاكات:** تمثل الاهتلاكات التسجيل المحاسبي لتدهور قيمة الأصول الثابتة نتيجة الاستعمال أو التقادم. وتعتبر مصدر تمويل لأنها "أعباء غير نقدية" تسمح للمؤسسة باقتطاع مبالغ من رقم أعمالها لإعادة تكوين الأموال المستثمرة في الاستثمارات قصد استبدالها في نهاية عمرها الإنتاجي.
- **المؤونات والاحتياطات:** تخصص المؤونات لمواجهة أعباء أو خسائر محتملة الوقوع (مثل المؤونات تدني قيم المخزونات). وتعتبر وسيلة تمويل داخلية لان مبالغها تبقى تحت تصرف المؤسسة كتدفقات نقدية إلى حين تحقق الخطر أو زواله.

ثالثا. مزايا وعيوب التمويل الذاتي:

تتمثل مزايا وعيوب التمويل الذاتي فيما يلي:³⁹

1 - المزايا

- **الاستقلالية المالية:** يمنح المؤسسة سيادة تامة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بعيدا عن ضغوط وشروط المؤسسات المصرفية.
- **انخفاض التكلفة:** يتميز بانعدام التكلفة المباشرة (الفوائد) مقارنة بالقروض البنكية التي ترهق كاهل المؤسسة بالأعباء المالية.
- **السرعة والمرونة:** لا يتطلب إجراءات إدارية معقدة أو ضمانات عينة، مما يسمح للمؤسسة باقتناص الفرص الاستثمارية بسرعة.
- **تعزيز الثقة:** ارتفاع معدل التمويل الذاتي يعطي صورة إيجابية للمقرضين والمستثمرين حول الصحة المالية للمؤسسة وقدرتها على النمو.

2 - العيوب

- **محدودية المواد:** غالبا ما يكون حجم التمويل الذاتي غير كافٍ لتغطية المشاريع التوسعية الكبرى، مما قد يعطل وتيرة النمو.
- **سوء تخصيص الأموال:** نظرا لعدم وجود تكلفة ظاهرة (فوائد)، قد تندفع الإدارة نحو تمويل مشاريع ذات مردودية ضعيفة لغياب الرقابة الخارجية.
- **استياء المساهمين:** قد يؤدي التوسع في احتجاز الأرباح إلى تقليص حصص المساهمين مما يؤثر سلبا على جاذبية أسهم المؤسسة في السوق المالية.

³⁹ العيد شريفة، زنانرة ريمة، مرجع سبق ذكره، 334.

الفرع الثاني. التمويل الخارجي الكلاسيكي:

تلجأ المؤسسات في عملها إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الداخلية غير كافية لمواجهة احتياجاتها أو لأنها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت وهنا نجد التمويل البنكي، الائتمان التجاري، التمويل التأجيري:⁴⁰

أولاً. التمويل عن طريق البنك (التمويل البنكي):

1- الائتمان المصرفي:

يعرف الائتمان المصرفي بأنه مبالغ توفرها البنوك للمؤسسات، بحيث يقوم بمنحها على أساس دراسة الملاءة المالية والضمانات.

أ- مفهوم الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك. وتتعامل المؤسسات التجارية التي تحتاج إلى الائتمان المصرفي مع مسائل تتعلق باختيار نوع التمويل الذي تحتاج إليه والبنك الذي تتعامل معه، خاصة أن قدرة البنك على الإقراض ليست مطلقة بل محدودة بمجموعة من العوامل:

- رأسمال البنك واحتياطاته المختلفة.

- حجم الودائع.

- مستوى الودائع واستقرارها

ب- أسس منح الائتمان المصرفي:

تبدل البنوك التجارية عناية خاصة عند اتخاذ قراراتها الخاصة بالإقراض وذلك كونها مقروضة لأموال الآخرين التي يجب المحافظة عليها وتقليل المخاطر المتعلقة باستعمالها وتتخذ البنوك التجارية قراراتها بعد مراعاة الأمور التالية:

مبلغ القرض: تفضل البنوك أن يكون القرض المطلوب من أي عميل كافياً لمواجهة احتياجاته لذا يقع ضمن اهتمامات البنوك التأكد من كفاية مبلغ القرض الذي يرغب العميل في تمويله.

الغرض من القرض: على البنوك أن تتعرف على ما ينوي العميل عمله بالمبالغ المقترضة فبشكل عام يجب أن لا يتعارض غرض القرض مع السياسات المالية القانونية التي ترغب الحكومة في تحقيقها.

مدة القرض: تفضل البنوك القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية بحكم تركيبه مواردها.

مصادر الوفاء (السداد): يصر البنك دائماً قبل الموافقة على منح أي قرض على التأكد من وجود مصادر وفاء مؤكدة لدى المقترض.

⁴⁰ الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص 11-13

مسموعات المقترض: يعتمد تسديد القروض دائما على قدرة ورغبة العميل في التسديد، إلا أن الرغبة تعتمد على أمور غير ملموسة مثل مسموعات المقترض الأدبية واستقامته في التعامل ولمثل هذه الأمور أهمية لا تقل عن أهمية القدرة على التسديد.

قدرة المقترض الإدارية والفنية: المشروع الممول ونجاحه، تعطي القدرة الإدارية والفنية للبنك اطمئنانا على حسن إدارة الأمر الذي ينعكس إيجابيا على قدرة المقترض على التسديد.

رأس مال المقترض ومصادره المالية: يمثل هذا العنصر الدعم المالي المقدم للمشروع من أصحابه وهذا الدعم يعبر عن قدرة المشروع المالية التي تعد المحدد الرئيسي لما يمكن أن يقرضه للمشروع.

الضمانة: لا تمنح البنوك تسهيلات من أجل الضمانات، بل تمنح القروض بعد التأكد من قدرة المقترض على السداد من مصدر معروف خلال مدة معقولة.

2- الائتمان التجاري:

يعرف الائتمان التجاري بأنه تمويل يمنحه الموردون للمؤسسات بناء على الثقة المتبادلة دون ضمانات:⁴¹

أ- مفهوم الائتمان التجاري: هو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية وتعتمد المؤسسات على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل، ويطلق على الائتمان التجاري الائتمان التلقائي نظرا لأنه عادة ما يزيد وينقص مع التقلبات في حجم النشاط، بمعنى أنه يتاح بالقدر الملائم وفي الوقت المناسب. وتعد هذه واحدة من أهم مزايا الائتمان التجاري، يضاف إليها أنه يتم دون إجراءات أو تعهدات رسمية.

ب- أشكال الائتمان التجاري:

- **الحساب التجاري:** هو أهم أشكال الائتمان وأفضلها بالنسبة للمدينين لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة مواجهته لأي صعوبات.
- **ال شيكات المؤجلة:** هي وسيلة غير مفضلة للمدينين لخطورتها ولعدم إلزامية الأجل الوارد فيها.
- **الكمبيالات:**

تعتبر الشكل الأقل تفضيلا بالنسبة للمدينين في الائتمان التجاري لكن يفضلها الدائنون لسببين هما:

- . إن المدينين لا يفضلون تنظيمها لأمر الدائنين لأنها تضع في يد الدائن مستندا يسهل عملية الإجراءات القانونية إذا قصر المدين بالوفاء.
- . إن الدائنين يفضلونها لأنهم عن طريق تظهيرها قد يحصلوا على السلع ويستطيعون خصمها لدى البنك وقبض قيمتها نقدا أو إيداعها برسم التأمين والحصول على نقد مقابل جزء من قيمتها.

⁴¹ الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص 13-15

3- التمويل التأجيري:

يعرف التمويل التأجيري بأنه عقد يتيح للمؤسسة حق استخدام أصول إنتاجية لفترة زمنية محددة مقابل دفعات دورية، مع خيار إمتلاك الأصل في نهاية العقد:⁴²

أ- **مفهوم التمويل التأجيري:** يعتبر التمويل التأجيري أحد الأساليب التي يعتمد عليها لتمويل المؤسسات الاستثمارية لتقادي اللجوء المكثف إلى القروض البنكية وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية المستقبلية. ويعرف التمويل التأجيري بأنه التزام تعاقدى بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة. ونظرا لما يتميز به التمويل التأجيري من إيجابيات أصبح ينافس الطرق التقليدية في التمويل كالقروض المتوسطة وطويل الأجل.

ب- أنواع التمويل التأجيري:

- **التمويل التأجيري المالي:** المؤسسة التي ترغب في الاستفادة من التجهيزات هي التي تختار تلك التجهيزات، وتتفق مع مؤسسة مالية تمارس التمويل التأجيري مقابل تسديد دفعات محددة في تواريخ محددة ولمدة معينة، وعند انتهاء المدة يحق للمؤسسة المستخدمة باتفاق مع المؤسسة المالية شراء التجهيز.

- **التمويل التأجيري التشغيلي:** يطلق على التأجير التشغيلي التأجير الخدمي ويمثل هذا النوع من التأجير مصدر تمويل للمستأجر إذ يزوده بالأصل المطلوب دون حاجة إلى شرائه، كما يؤمن له خدمة الصيانة التي عادة ما تؤخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير قيمة دفعات الإيجار.

- **البيع وإعادة الاستئجار:** هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر قد يكون مؤسسة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى أو مؤسسة تأجير مستقلة. وبمقتضى الاتفاق تقوم المؤسسة ببيع أصل تملكه إلى الطرف الآخر، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجيره مرة أخرى للمؤسسة، وكما يبدو واضحا فإن حصيلة ذلك الاتفاق هو حصول المؤسسة على قيمة الأصل لاستثماره في مجال آخر، بينما يبقى الأصل في حوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير. وفي المقابل تتخلى المؤسسة عن ملكية الأصل وتدفع إيجار دوري للطرف الذي اشتراه وأعاد تأجيره لها، والذي من حقه أيضا استرداد الأصل بعد انتهاء عقد التأجير. ويتوقع بالطبع أن تكون متحصلات الإيجار إضافة إلى القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكلفة شرائه وتحقيق عائد مناسب.

- **التأجير الرفعي:** يرتبط التأجير الرفعي بالأصول التي تتميز بارتفاع قيمتها وعلى عكس الأنواع الأخرى من التأجير، فإن للتأجير الرفعي ثلاثة أطراف وليس طرفين: نقصد بذلك المستأجر والمؤجر وطرف ثالث هو المقرض ولا يختلف وضع المستأجر في هذا النوع من التأجير عنه في الأنواع الأخرى. أما المؤجر فوضعه يختلف في نقطة هامة، تتمثل في أن شراء الأصل يمول جزئيا من حقوق الملكية والباقي من أموال مقترضة وعادة ما يوضع الأصل كرهن لقيمة القرض. ولمزيد من الضمان يوقع كل من المؤجر والمستأجر على عقد القرض، غير أن هذا لا يغير من حقيقة أن

⁴² الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص 15-17

المؤجر هو المقترض. أما المستأجر الذي في حوزته الأصل فيوقع بصفته ضامنا للسداد. هذا ومن حق المؤجر أن يخضع قسط الإهلاك من الإيرادات لغرض حساب الضريبة.

الفرع الثالث: التمويل الحديث

أدى بروز الرقمنة والتوجهات الاقتصادية المعاصرة إلى ظهور أساليب تمويل مبتكرة تكسر قيود التمويل الكلاسيكي، ويشكل التمويل الحديث اليوم ركيزة أساسية لدعم المؤسسات للمشاريع الناشئة.

أولاً. التمويل الجماعي:

يعتبر التمويل الجماعي من الأساليب الحديثة لتمويل المشاريع، حيث يعتمد على جمع مبالغ مالية صغيرة من عدد كبير من الأفراد عبر منصات إلكترونية مخصصة لذلك. ويهدف هذا النوع التمويل إلى دعم أصحاب المشاريع والأفكار الابتكارية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير مصدر تمويلي بديل عن التمويل التقليدي كالبنوك. كما يساهم التمويل الجماعي في تشجيع روح المقاولاتية وتحفيز الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة⁴³

1- نشأة نظام التمويل الجماعي في الجزائر

قام نظام التمويل الجماعي "CROWDFUNING" من خلال لجنة تنظيم البورصة و مراقبتها "COSOB"، عام 2020 وهو عبارة عن نظام تمويلي قائم على أساس الاستثمار التشاركي باعتبار ان جهاز التمويل الجماعي يسمح بتجميع الأموال لفائدة المؤسسات الناشئة عبر منصات شبكة الانترنت، وتم تعريف التمويل الجماعي بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 33 حسب المادة 45 من قانون المالية التكميلي 2020 على أنه: "استثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي، كل من الشركات التجارية ال إنشاءؤها لهذا الغرض، الوسيطاء في عمليات البورصة المعتمدة ممارسة أنشطة الاستشارة في استثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية وشركات تسيير صناديق الاستثمار، كما تقوم "COSOB" بإعداد لائحة تحدد شروط ترخيص و ممارسة ومراقبة مستشاري الاستثمار التشاركي وإدارة المنصات الاستثمارية للأموال العامة على النت على أساس المشاركة في المشاريع الاستثمارية، ويصاحب إنشاء المنصات نظام إعفاء ضريبي للمؤسسة الناشئة وإطلاق صندوق مخصص لتمويل المرحلة التي تسبق إنجاز مشاريعهم.

⁴³ قسوري إنصاف، دراسة تحليلية لمساهمة تقنية التمويل البديل الحديثة في تعزيز الشمول المالي – إشارة لحالة الجزائر-، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 448-450.

2- منصات التمويل الجماعي الرائدة الجزائرية:

تولي الدولة الجزائرية أهمية لنشاط منصات التمويل الجماعي في ضوء استراتيجيتها الهادفة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة الابتكارية، والتي تمثل العمود الجديد للاقتصاد كمقومات التنمية المستقبلية من أجل تعزيز الاستثمارات المرتبطة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والبحث والتطوير واعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي⁴⁴.

أ- منصة التمويل الجماعي Twizza

- **تأسيس المنصة :** شارك في تأسيس موقع com.Twiza في جويلية 2013 "كريم منصورة" و "نذير عالم"، وهو يمثل أول منصة تمويل جماعي جزائرية، تسعى لتمويل المشاريع الفنية والتضامنية والرياضية وريادة الأعمال أو حتى المشاريع البيئية ... جاءت فكرة إنشاء منصة في الجزائر لهم خلال التحدي في عام 2012 " تحدي nroho"، حيث التقوا بالعديد من الجمعيات النشطة، والكثير من المواهب الشابة، المليئة بالأفكار والطموحات التي لم تتجح في إيجاد دعم لمشاريعهم، وبالتالي أرادوا تقديم حل لتمويل الأفكار الجيدة بفضل دعم مستخدمي الانترنت، الاسم الذي اختاره المنصة ليس عشوائيا "تويزا" بل هو استخدام في مناطق المصطلح المستخدم في وقت واحد في الجزائر. هذا المصطلح القوي، الذي لا يزال مستخدما في مناطق معينة، يمثل في حد ذاته روح وقيم أجدادنا وفقا لهم، والمساعدة المتبادلة والتضامن والتعاطف، وبالتالي فهو يرغب في جعل مستخدمي الويب يتفاعلون ويزيدون من وعيهم، وبالتالي إعادة إطلاقه وإعطائه بعدا دوليا وأوسع نطاق Twiza، كما يقول "نذير عالم"، المؤسس المشارك لموقع com.twiza.
- **الهدف من منصة Twiiza :** هو أن تكون قادرة على تحقيق مشاريع جزائرية لا يمكنها العثور على موارد مالية من خلال القنوات التقليدية، في الواقع يؤكدون أنه "في بلد تزيد مساحته عن 2 مليون كيلومتر مربع، هناك المزيد أكثر من 37 مليون نسمة، تولد أفكار المشاريع كل يوم. لسوء الحظ، ستبقى العديد من هذه الأفكار مجرد أفكار ولا يمكن أن تصبح مشاريع حقيقية بسبب التمويل "

في الوقت الحالي، يقدم الموقع (22) اثنين وعشرين مشروع فقط، في الفئات: التضامن والفن والتراث، والتعليم، والموسيقى، وريادة الأعمال، والرياضة والمغامرة، والتكنولوجيا، وألعاب الفيديو، مع العلم أن الغالبية المقترحة في مجال ريادة الأعمال التكنولوجية (5 ريادة أعمال، 7 تكنولوجية)، من بين هؤلاء 22 فقط تم تمويلها.

- **تسجيل المستثمرين:** يسمح Twiiza بالتسجيل بطريقتين. إما بحساب على الشبكات الاجتماعية أو Facebook أو Google + و LinkedIn أول تسجيل جديد تمام. باستخدام الاحتمال الأول، يتم تسجيل العضو الجديد بسرعة أكبر دون بريد إلكتروني للتفعيل. بمجرد التسجيل، يتمتع العضو بعدة حقوق. أولا، يمكنه التصويت للمشاريع. (يتم تقديم ممارسة التصويت كعنصر من عناصر الوقاية من المخاطر من قبل

⁴⁴ قسوري إنصاف، مرجع سبق ذكره، ص 451

"حكمة الجمهور". ويمكنه أيضا التعليق والتبادل مع القادة. لا يمكن للعضو المشاركة في المشاريع، لأنه لم يتم التحقق من صحته. يتم التحقق من خلال ملء الملف الشخصي بالكامل.

الجدول رقم (1-3): أهم المشاريع المطروحة في منصة Twiiza

المشروع	طبيعة المشروع	مكان التواجد
Déppanéni	Entreprenariat	Constantine
Dalili	Technologie	Constantine
GD. net	Jeux Vidéo	Ouargla
Sleight	Technologie	Médéa
Clic Taxi	Technologie	Blida
DZ Ventes Flash	Technologie	Alger
World-Tour	Entreprenariat	Ghardaïa

المصدر: قسوري إنصاف، دراسة تحليلية لمساهمة تقنية التمويل البديل الحديثة في تعزيز الشمول المالي – إشارة لحالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 451.

ب- منصة التمويل الجماعي CHriky

تم تأسيسها من قبل مجموعة من الشباب 2014، تستجيب المنصة للطلب المتزايد على الاموال من أجل الاستثمار وخلق الاعمال التجارية، تقع المنصة في فرنسا بسبب كثرة القيود التنظيمية والقانونية في الجزائر، تعتمد على التمويل الجماعي القائم على الاستثمار وتتراوح العمولة بين 5% و 8% من المبالغ التي جمعها المشروع.⁴⁵

ج- منصة التمويل الجماعي Ninvesti

تم انشاؤها من قبل شبان من أصل فرنكو-جزائري في 2020، خلال أزمة الصحة العالمية، يديرها رجل الاعمال "نزييم سبتي"، الغرض منها توفير التمويل للشباب المقاولين للتغلب على القيود التي يواجهها.

اصحاب المشاريع في ظل نظام تمويلي تقليدي بالجزائر، حاليا يقدم الموقع 15 مشروعا في فئات: السياحة، الموسيقى، ريادة الاعمال، الجمال، التكنولوجيا.⁴⁶

⁴⁵ قسوري إنصاف، مرجع سبق ذكره، ص 452

⁴⁶ نفس المرجع السابق

ثانيا. التمويل عن طريق رأس مال المخاطر:

1- تعريف رأس مال المخاطر:

هناك عدة تعاريف لرأس المال المخاطر منها ما يلي:⁴⁷

استثمار نشط بالأموال الخاصة طويلة الأجل في مؤسسات تمتلك مؤشرات نجاح مرتفعة منجزة من طرف مستثمرين مختصين.

أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل البنكي بل تقوم على أساس المشاركة من دون ضمان العائد ولا مبلغه ولذلك فهو يخاطر بأمواله.

ولهذا فهي تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة الجديدة أو التسويقية التي تواجه صعوبات في هذا المجال حيث أن النظام البنكي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمان.

من التعاريف السابقة نستنتج بأن رأس المال المخاطر هو تمويل مالي يتم عن طريق وساطة مالية في مشاريع خاصة تتسم بالإبداع والابتكار، ذات مخاطر مرتقبة، ويرتقب منها تحقيق عوائد مرتفعة وذلك بدون تقديم ضمانات شريطة توظيف هذه الأموال.

2- أهمية رأس المال المخاطر:

تكتسي شركات رأس المال المخاطر أهمية كبيرة في اقتصاد الدول من خلال:⁴⁸

- دعم المؤسسات المتعثرة حيث تساهم شركات رأس المال المخاطر في توفير الدعم المالي، كما تعمل أيضا على جذب الاستثمارات إليها انطلاقا من كونها تعد شريكا فيها.
- تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي: تؤدي شركات رأس المال المخاطر دورا حيويا في تجسيد برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم بالإضافة الى توفير الخبرة الفنية والادارية بما يساهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.
- تمويل المؤسسات الجديدة، حيث يمثل دعم المشروعات الناشئة المجال الطبيعي لنشاط شركات رأس المال المخاطر، وذلك من خلال تغطية احتياجاتها التمويلية خلال المراحل الأولى لنشاطها بدون فرض اشتراط ضمانات.

⁴⁷ د. سليمة نشنش، رأس المال المخاطر كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة بومرداس، المجلد 16، العدد 1،

2022، ص 99

⁴⁸ نفس المرجع السابق

3- أهداف راس المال المخاطر:

تهدف شركات راس المال المخاطر إلى تحقيق عدة أهداف منها:⁴⁹

- مواجهة الاحتياجات التمويلية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية خلال مختلف مراحل النشاط.
- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو العالية المخاطر، والتي تتوفر لديها امكانيات نمو سريعة وعوائد مرتفعة.
- توفير الدعم الفني والإداري لأصحاب المشاريع الإبداعية وضمان حسن المرافعة لمشاريعهم.

4- خصائص رأس المال المخاطر:

تتمثل أهم خصائص رأس المال المخاطر فيما يلي:⁵⁰

- اتخاذ القرار الاستثماري: يتم من جانب المستثمر مقدم رأس المال المخاطر بناءا على العائد الموقع للمشروع الذي يتم تمويله.
- استثمار في المشاريع الناشئة: وهو موجة للمشاريع المبتكرة التي تكون في مراحلها التمهيديّة وهي عادة المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي العالي والتي تسعى لتحقيق عائد كبير .
- يعد نشاط رأس المال المخاطر من الأنشطة الطويلة والتي تتراوح مدة مشاركة رأس المال المخاطر أكثر من 05 سنوات.

5- صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF

أ- نشأة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF : أعلن عن تأسيس صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في أكتوبر 2020 من طرف الرئيس عبد المجيد تبون ، خلال افتتاح الندوة الوطنية للمؤسسات الناتجة " ألجيري ديسرايت 2020". وتُعد البنية التمويلية للمؤسسات الناشئة في الجزائر حديثة النشأة، ولا تزال في طور التشكيل لمواكبة متطلبات ريادة الأعمال. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لجعل إمكانية الحصول على التمويل المبكر سهلة وممكنة وسد الفجوة التمويلية التي تعاني منها معظم المؤسسات الناشئة، إلا أن السوق المالي الجزائري لا يزال يعاني من محدودية استخدام آليات التمويل البديلة.⁵¹

ب- مفهوم صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF: هو عبارة عن شركة ذات أسهم ذات طابع استثماري، بمساهمة فعلية من ست بنوك عمومية، ويعتبر صندوق ASF أحد أهم البرامج الحكومية المعتمدة بشكل واسع في البيئات الريادية الرائدة، التي تقدم الدعم المالي للمؤسسات الناشئة خلال مرحلتي البذرة والنمو، إلى جانب المرافقة التقنية، والذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار في هذا القطاع متعزز الابتكار المالي لدعم نمو المشاريع الناشئة.⁵²

⁴⁹ د. سليمة نشنش، مرجع سبق ذكره، ص 100

⁵⁰ نفس المرجع السابق

⁵¹ تقي الدين العربي غويني، توفيق صادق، مقارنة رأس المال المخاطر في تمويل المراحل المبكرة للمؤسسات الناشئة بالجزائر، دراسة حالة صندوق ASF، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، المجلد 11، العدد 2، 2025، ص 645.

⁵² نفس المرجع السابق

ثالثا. التمويل الإسلامي:

عرف التمويل الاسلامي بـ: " تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها، ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية"، ويقدم هذا التمويل عن طريق البنوك الإسلامية التي تتميز في مجال الاعمال المصرفية تحديدا باستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، وهذه العلاقة هي التي تحدث التغيير الجذري في الادوات والاهتمامات.

فالمبدأ الذي يقوم عليه النظام المصرفي الاسلامي، هو مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر بين البنوك والمودعين طبقا لقواعد معينة محددة مسبقا، وعلى وجه التحديد لن يحصل المودع على ضمان بعائد محدد مسبقا على القيمة الاسمية لوديعة في البنك، ولكنه سوف يعامل كما لو كان من حملة أسهم البنك وبالتالي يحق له نصيب في الأرباح التي يحققها هذا البنك ويسمى هذا النظام أيضا حصص الملكية، وهذا النظام يركز على معدلات الأرباح الحقيقية اللاحقة. سوف نعرف البعض منها: ⁵³

1 - التمويل بالمضاربة: فأسلوب المضاربة (القراض) يتم بصفة عامة باشتراك الطرفين، حيث يقوم أحدهما بدفع المال، والعمل يكون على الآخر، أو أنها عقد يقوم به صاحب المال (البنك) والمستثمر (المضارب) على أن يستخدم هذا المال في عملية الاستثمار بطريقة متفق عليها مسبقا، ويمكن تعليق المضاربة بشرط معين في المستقبل أو تكون مقيدة بنشاط معين ومكان، وزمان معين، ويناسب هذا الأسلوب تمويل المشاريع التي تمتاز بالمخاطر.

2 - التمويل بالمشاركة : يعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية حيث يقدم البنك والعمل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد، أو مساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيب من الأرباح، وتقسّم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال، أي أنها شراكة حقيقية بين البنك والعمل، حيث يحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المردودية وبعيدة عن أسعار الفائدة والضمانات التي ترهق أصحاب المؤسسات الأقل حجما كما هو الحال في البنوك التجارية.

3 - التمويل بالمرابحة: تعتبر المرابحة من بين أساليب التمويل قصير الاجل الذي تمنحه البنوك الإسلامية وهي أن يقوم البنك بشراء سلعة معينة لأحد عملائه الذي يشتريها منه مرة ثانية، مقابل قيمة الشراء مضافا إليها ما تكفله البنك من مصروفات، ويزيد عنها مبلغا معيناً من الربح زيادة عن قيمتها ومصروفاتها حيث أن الطرفان (البنك والعمل) يتفقان على نسبة معينة من الربح، يضاف إلى ذلك التكلفة الكلية.

⁵³ بشير عبد العالي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة، مجلة دراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الأغواط، المجلد 5، العدد 2، أكتوبر 2021، ص 136-137

4 - التمويل بالمزراعة: عرفت المزارعة عند المالكية: بأنها الشركة في الزرع، وعرفها الحنابلة بأنها: دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها، والزرع بينهما، وتعتبر المزارعة نوعا من المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض) والعنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخر، وتأخذ صورا مختلفة كالتالي:

- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم آخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض والعمل من طرف، والمدخلات من الطرف الآخر.

المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل معالجتها

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها.

الفرع الأول: معوقات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:⁵⁴

1- مشكلة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى : في ظل عدم قدرة هذه المؤسسات في الجزائر على الحصول على القروض المصرفية بالشكل الكافي ، والتي تعد مصدرا تمويليا هاما بعد التمويل الذاتي ، تجذ هذه الأخيرة نفسها مجبرة على البحث على مصادر تمويلية أخرى قد تكون بديلة عن القروض المصرفية ، ونجد من أمثلة هذه البدائل التمويلية : قرض الأيجار ، رأس مال المخاطر ، التمويل الإسلامي وغيرها من المصادر التي تسمح لها بممارسة نشاطها الاقتصادي وتتضمن معها استمراريته ، ويمكن تفسير ذلك بالغياب الشبه تام للمنتجات المالية وعدم تنويعها سواء من قبل البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة ، والتي بعد نشاطها المالي في الجزائر حديثا ومحدودا ، مثل رأس مال المخاطر الذي تم تنظيم التعامل به منذ سنة 2006 ، وقرض الأيجار الذي سن المشرع الجزائري بشأنه أول نص قانوني سنة 1996 ، وتتمثل صعوبات التمويل المتعلقة بالمؤسسة فيما يلي :

- ضعف القدرات الذاتية على التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم كفاءة الإدارة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

⁵⁴ شقراني محمد، منداسي ضيف الله، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 10، 2023، ص 17.

- اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عبارة عن شركات تضامن أو ذات مسؤولية محدودة، وهي ذات طابع عائلي يخلط أصحابها بين المؤسسة والأموال الخاصة بهم مما يؤدي إلى تسيير غير كفؤ للنقدية وإفراط في سحب الأرباح النقدية من المشروع مما ينتج عنها مشاكل مالية.
- عدم الاهتمام بالنظم المحاسبية في المؤسسة بشكل كبير.

2- صعوبة التأمين على القروض : تشكل أيضا نقطة حساسة قد تحد من تدخل البنوك في تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بالرغم من إنشاء هيئات متخصصة ، فنجد على سبيل المثال لا الحصر كلا من صندوق ضمان قروض الذي أنشئ سنة 2002 والذي تصل فيه النسبة الأقصى للضمان الممنوح إلى 80 % من قيمة القرض (FGAR) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحصل عليه، على أن تمتد مدة الضمان إلى سبع سنوات في حالة قرض كلاسيكي وعشر سنوات في حالة قرض الياجار، إضافة إلى صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) الذي يغطي نسبة 80 % من قروض وفوائد المؤسسات حديثة النشأة، ونسبة 60 % في حالات توسيع أو تجديد الاستثمارات، مع اشتراط أن يكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج .

3- الضرائب والتأمينات والتعريفات الجمركية: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات والمصالح والضرائب والجمارك مع

أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل انه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد أعباءها.

4- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة في تمويل نشاطهم : تتسم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر بانخفاض الوعي والكفاءة الإدارية، والخبرة العملية، فليس لدى الشباب وصغار المنظمين عند بدء نشاطهم _ وهم الفئة التي تشتد حاجتها إلى معظم الدعم الحكومي والمالي _ تاريخ ائتماني يمكن على أساسه تقييم جدارتهم الائتمانية، كما أنه من الصعب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة جذب العمالة الماهرة الضرورية، والحصول على التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالإنتاج والتسويق ومدخلات الإنتاج والمساحات اللازمة لإقامة منشاتهم، كما أنها ذات قدرة محدودة على إعداد دراسات جدوى وخطط العمل وفقا لمتطلبات مؤسسات التمويل.

الفرع الثاني: معوقات التمويل المتعلقة بالنظام المالي في الجزائر:

يواجه النظام المالي في الجزائر مجموعة من المعوقات التي تحد من كفاءة التمويل وتعرقل مسار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل فيما يلي:⁵⁵

⁵⁵ شقراني محمد، منداسي ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص 18

1- ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد: ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.
- المركزية في منح القروض.
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

2- عدم كفاية الضمانات : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة المبالغة في طلب الضمانات من قبل هيئات ومؤسسات التمويل المختلفة ، خاصة البنوك التجارية التي قد تصل قيمة الضمانات المطلوبة فيها ثلاثة أضعاف قيمة القرض المطلوب ، وتشمل هذه الضمانات كل أنواع الأصول ذات القيمة المعتمدة والتي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيرها ، ومنها العقارات كأحد أهم الضمانات التي تشترطها البنوك، غير أن هذه الأخيرة تدرك المخاطر المتعلقة بالعقارات في الجزائر وطول الإجراءات المتعلقة بنقل ملكيتها، أما فيما يتعلق ببقية الضمانات فتعد المساهمة الشخصية التي تتراوح ما بين 5 % إلى 10 % وقد تكون أكثر إجبارية للحصول على التمويل المطلوب، وقد يتطلب الأمر في بعض الحالات وجود ضمانات معنوية تتمثل في الكفيل، إلى جانب الضمانات المالية الممثلة في الأوراق المالية من أسهم وسندات غيرها.

3- قصور السوق المالي : يعتبر السوق المالي من أنجع وأكفأ مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص قصد الاستفادة من التمويل المباشر، وهذا في حالة قصور مصادر التمويل التقليدية وخاصة القروض البنكية التي تتطلب تقديم ضمانات كافية لا تتناسب ومحدودية أصولها، إلا أن وجود هذه السوق في الجزائر وبالرغم من الإجراءات المتخذة في هذا المجال يبقى افتراضيا وغير فعال، سوق تعوزها الحركية والنشاط الحقيقي، وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال تصفح موقع بورصة الجزائر أين يمكن العثور وبكل وضوح على سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون أي معلومات تذكر فيما يتعلق بالمؤسسات المسعرة أو نشاط السوق، وهو ما يطرح الشكوك حول مدى جاهزية بيئة الأعمال الجزائرية لاحتواء مثل هذا المصدر التمويلي الحديث واستغلاله من أجل تقديم تمويل إضافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: سبل تحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بهدف تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور، نذكر ما يلي:

يلي:⁵⁶

⁵⁶ شقراني محمد، منداسي ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص 19

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- القضاء على مشكل التمويل باهتمام البنوك بهذا القطاع وتطويره وتكييف النظام المصرفي لما يخدم هذا القطاع، وإقامة السوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر.
- عقد دورات وندوات علمية لتوعية وإعادة تأهيل وتدريب العاملين ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.
- اصدار تشريعات قانونية مشجعة ومحفزة للاستثمار وتفعيلها على ارض الواقع بإلغاء العراقيل البيروقراطية بتزويدهم بالمعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار وبيئته، وتقديم دراسات فرص الاستثمار لهم، ومنحهم بعض الامتيازات تمويلية وضريبية والإدارية.
- توفير قاعدة بيانات ومعلومات على شبكة الانترنت وتحيينها كلما دعت الحاجة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال إطلاع الباحثين على الدراسات السابقة وجدوا أن الدراسات المتعلقة بالموضوع نفسه منعدمة، وفي مايلي عرض للدراسات السابقة المتعلقة بجانب من الموضوع وذات العلاقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. تواتي أميرة، دور مركز تطوير المقاولاتية في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين _مركز تطوير المقاولاتية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 15، العدد 1، الجامعية الجزائر 3، 2025.

جاءت دراسة تواتي (2025) على دور مركز تطوير المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين مع الإشارة إلى مركز تطوير بجامعة الجزائر 3. حيث توصلت الدراسة إلى أن مركز تطوير المقاولاتية بجامعة الجزائر 3 يلعب دورا هاما في تعزيز الروح المقاولاتية من خلال التوعية، المرافقة والتكوين لحاملي المشاريع لتنمية مهاراتهم لتحويل أفكارهم إلى مشاريع، بالتنسيق مع Nesda من أجل دعم مشاريعهم. حيث تعتبر مراكز تطوير المقاولاتية لدى الطلبة لتطوير مشاريع مبتكرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

2. زنائرة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المالية والأسواق، دراسة نظرية، المجلد 10، العدد 2، 2023.

تناولت دراسة زنائرة والعيد (2023) وظيفة التمويل التي تعتبر من الوظائف الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، إذ تسعى إلى توفير الأموال اللازمة في الأوقات الملائمة من مصادر مختلفة. كون قرار التمويل يلعب دورا

حساسا وهاما في وصول المؤسسة إلى نتيجة الربح والخسارة وقرار التمويل تحدده بنسبة كبيرة مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة، حيث توصلت الدراسة أن المؤسسة تعتمد على مصادر تمويل تقليدية وحديثة.

3. صالحى سلمى، اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _دراسة حالة _ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 11، العدد 10، جوان 2020.

قامت دراسة صالحى (2021) باستحداث مجموعة من الآليات والهياكل لدعم وترقية هذه المؤسسات بغرض تقديم الدعم المالي لتسليط الضوء على إحدى هذه الآليات وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث توصلت الدراسة إلى أن هذه الوكالة قد ساهمت بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب بهدف توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. راشدة عزيزو، بن علي بلعزوز، تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات، مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشرة، العدد 22، جوان 2017.

هدفت دراسة عزيزو وبن علي (2017) إلى تحليل وضعية نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر، وتوضيح أهمية تطويره كخطوة أساسية لتسهيل عملية تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، فأظهرت النتائج إلى أن السجلات العمومية في الجزائر تغطي نسبة ضئيلة جدا من المقترضين، وعليه تطوير نظام الاستعلام الحالي أو إنشاء وكالات ائتمانية خاصة يعد خطوة هامة لتسيير تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. في ظل عدم تماثل المعلومات.

1. 5. مسيخ أيوب، أطروحة دكتوراه حول دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2017.

أظهرت دراسة مسيخ (2017) اختبار دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بولاية سكيكدة، وذلك من خلال دراسة عينة تضم 143 مقاولا، واعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط وتحليل التباين الأحادي واختبار T-test، حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الروح المقاولاتية عنصر أساسي في نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة. بالإضافة إلى أن المقاولاتية في الجزائر لازالت تواجه قيود كثيرة ومتعددة تقف حاجزا وراء نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع وجود علاقة إيجابية بين الروح المقاولاتية وديمومة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لكنها ضعيفة نسبيا، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متغير دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

- Fatiha Milani ; Mechanisms for the support ; Incubation and Financing of startups in Algeria of economic; beam journal studies 10 (1) ; 466-487 ;2026.

حللت دراسة ملياني (2026) دور الجزائر في دعم الشركات الناشئة من خلال تطوير المكونات الرئيسية لنظامها البيئي لريادة الأعمال، حيث اعتمدت نهجا وصفيا تحليليا لمراجعة التدابير التنظيمية والمالية المتخذة. فأظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر كانت بطيئة في الاستفادة من هذا الاتجاه العالمي. ومع ذلك ومن خلال مجموعة من التدابير المتعلقة بالدعم، بما في ذلك الأدوات المالية والتنظيمية، حققت التجربة الجزائرية تقدما ملحوظا على المستوى المحلي. ومع ذلك، لاتزال هذه التجربة متواضعة وتواجه العديد من العقبات لتحقيق النجاح العالمي، وأبرزها نقص الابداع والابتكار.

- Rachid Seffahlou ; Startups Support and Financing Mechanisms (Case of Financing startups in Algeria) ; مجلة الاقتصاد الجديد 17 (1)، 101-113، 2026.

تناولت دراسة سفاهلو (2026) إلى تسليط الضوء على مفهوم الشركات الناشئة من حيث التعريف والمزايا والخصائص، مع توضيح الهياكل المختلفة التي تدعمها مثل حاضنات الأعمال بالإضافة إلى إبراز الطرق المختلفة المتاحة لتمويلها بشكل عام ودراسة طرق تمويلها في الجزائر بشكل خاص، حيث توصلت الدراسة أن الجزائر تولي اهتماما خاصا لقطاع الشركات الناشئة كخيار استراتيجي لدفع النمو الاقتصادي بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات، وهو ما يظهر من خلال الآليات واليات التي اعتمدتها الدولة حاليا لدعم وتمويل هذا النوع من المشاريع. ومع ذلك وجدت الدراسة أنه على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة لتعزيز الشركات الناشئة، فإن هذه المؤسسات لم تتطور بشكل كبير بعد.

- Nourddine Moussi ; Funding startups through University Business Incubators :

laeding international Experiencec ; ali kafi university center ; tindouf ;

algeria ;journal of el-maqrizi for economic and financial studies ; volume 9 ; N 1 ;

2025 .

قامت دراسة موسي (2025) بأنها تعد حاضنات الاعمال الجامعية حيوية لنمو الشركات الناشئة، حيث توفر التمويل والإرشاد والتواصل، تتناول هذه الورقة البحثية نماذج دولية من جامعات مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد وجامعة كامبريدج. ومن خلال تحليل آليات التمويل ودراسات الحالة، تسلط الضوء

على دور الحاضنات في الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات السوق، حيث أشارت النتائج إلى أن الموارد الحكومية والخاصة الجامعية أساسية لأنظمة بيئية مستدامة للشركات الناشئة.

- Arief Yanto Rukmana ; Ridma Meltareza ; Budi Harto ; Oom Komalasari ; Nining Harnani; Optimizing the role of business incubators in Ingher education : A review of supporting factors and barriers ; west science business and management 1 (03) ; 169-175 ; 2023.

هدفت دراسة يانتو روكيماننا، ميلتاريزا، هارنو، كوماالاساري، هارناني (2023) دور حاضنات الاعمال في التعليم العالي في احدى جامعات غرب جاوة، مع التركيز على مراجعة العوامل الداعمة والمعيقة، تعتمد الدراسة منهجا مختلطا يجمع بين الاستبيانات الكمية والمقابلات النوعية لجمع بيانات شاملة. حيث أظهرت النتائج أهمية العوامل الداعمة مثل الوصول إلى الموارد، والتوجيه والخبرة، وفرص التواصل، والدعم التمويلي في المقابل، تشمل العوامل المعيقة نقص التمويل والموارد، ومحدودية الوصول إلى التوجيه والخبرة وتقدم الدراسة رؤية قيمة حول تحسين دور حاضنات الاعمال في التعليم العالي، مع التأكيد على الحاجة إلى موارد كافية. وتوجيه فعال وفرص للتواصل، وسياسات داعمة وثقافة ريادية مواتية.

- Ahmad Adriansyah ; Santi Rimadiaz ; Key factors for university business incubator implementation (ubi) : literature review ; journal of business management and economic development (JBMED) 2 (01) ; 98-110 ; 2023.

تستهدف دراسة أدريانسيا و ريمادياس (2023) إلى تحديد عوامل النجاح الرئيسة (Kpis) لضمان قدرة حاضنة الاعمال الجامعية (UBI) على تنفيذ رؤيتها ودعم رواد الاعمال في مواجهة الأنشطة المحفوفة بالمخاطر ، حيث أظهرت نتائج الدراسة سبعة استنتاجات أساسية ، أولها ضرورة التكامل بين التنظيم والخدمة وقياس النجاح ، وثانيها أهمية الجوانب التنظيمية كالإدارة ودعم رأس المال والشبكات ، وثالثا تكييف الخدمات حسب موقع الدولة وطبيعة العمل ورابعا على أهمية الموازنة بين الخدمات المادية كالخدمات المكتبية والخدمات الغير المادية كالدعم المالي ، خامسا ضرورة التدريب في المجالات الفنية والتسويقية والتمويلية والقانونية وسادسا تفعيل دور المجتمع الاكاديمي كخبراء ومصادر لشبكات الاعمال . وأخيرا سابعا يمكن قياس نجاح الحاضنة عبر دمج الأداء المالي مع الأداء التشغيلي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة لها.

أوجه التشابه:

تشابهت الدراسات السابقة مع دراستنا من حيث:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المحتوى النظري والذي يشمل آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الدراسة التطبيقية توافقت وذلك من حيث اختبار الفرضيات التي تساهم في صيغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية.
- أوجه الاختلاف:**
- يظهر الاختلاف في دراستنا والدراسات السابقة من حيث:
- مكان وزمان اجراءها حيث أن دراستنا أجريت في مدينة سكيكدة بتاريخ 2026 في حين أن الدراسات السابقة امتدادها الزمني ينحصر بين 2017-2025؛
- تنوع مكان الاجراء حسب كل دراسة.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره يسعنا أن نقول بأنه يمكننا التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك اعتمادا على عدة معايير، رغم أنه من الصعب جدا إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك كنا قد ذكرنا أيضا عدة خصائص تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات، فتطرقنا إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مراحل تطور إلى المشاكل التي قد تصادف هذه المؤسسات وتواجهها، مروراً بهيئات تمويل المؤسسات، ومالها من أهمية بالغة ودور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، وقد توصلنا من خلال ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد مما يستلزم العناية الشديدة والاهتمام أكثر بهكذا نوع من المؤسسات، وأخيرا كنا قد عرضنا نظرة عامة حول التمويل من مفاهيم ووظائف وماله من أهمية بالغة في قيام المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لمركز

تطوير المقاومة

الجامعية CDE لجامعة

سكينة

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول الأدبيات النظرية للدراسة من خلال التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها، يتم تناول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع مع تبين دور مركز تطوير المقاولاتية cde بجامعة 20 اوت 1955 سكيكدة في دعم ومرافقة الطلبة .

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث

المبحث الأول: مدخل إلى المقاولاتية الجامعية

المبحث الثاني: تمويل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية cde سكيكدة

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: مدخل إلى المقاولاتية الجامعية

تُعد المقاولاتية الجامعية من التوجهات الحديثة التي تبنتها مؤسسات التعليم العالي بهدف نشر ثقافة المقاولاتية بين الطلبة وتشجيعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة، بما يساهم في تعزيز روح المبادرة والابتكار وتحويل الأفكار إلى مؤسسات اقتصادية منتجة. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية كآلية لدعم ومرافقة الطلبة حاملي المشاريع من خلال التكوين والتوجيه وربطهم بمختلف هيئات الدعم والتمويل.

وعليه، يتم تناول في هذا المبحث مفهوم مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية ودورها في دعم المقاولاتية، ثم تقديم مركز تطوير المقاولاتية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، وأخيراً عرض أهم آليات التمويل والمرافقة المعتمدة داخل المركز لدعم الطلبة أصحاب المشاريع وتمكينهم من تجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

المطلب الأول: مراكز تطوير المقاولاتية

يهدف هذا المطلب إلى تقديم نظرة شاملة حول المقاولاتية الجامعية من خلال ثلاثة محاور، موضحة كالتالي:

الفرع الأول: مفاهيم حول المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية المحرك الأساسي للاقتصاد الحديث وخلق مناصب الشغل وفي هذا الفرع تتم تبسيط المفاهيم الأساسية من خلال تعريفها، وشرح ثقافتها وروحها، وصولاً إلى أبرز الخصائص التي تتميز بيه.

أولاً. تعريف خاصة بالمقاولاتية

1- **تعريف المقاولاتية:** تعرف المقاولاتية على أنها ظاهرة وجدت مع وجود الحضارات الانسانية، وقد عرفت بأنها مجموعة من الخصائص والسمات المرتبطة بقدرات ابتكارية جديدة، أما اليوم فقد أصبح مفهوم ريادة الأعمال أو المقاولاتية يشير إلى الأعمال التي ينجزها أشخاص لديهم سمات مقاولاتية تقود إلى إبداع وإنجاز مشاريع تساهم في تحقيق التنمية والحصول على خدمات متميزة، وقد قدمت عدة تعريف للمقاولاتية نذكر منها¹:

¹مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال. مساهمة أنشطة دار المقاولاتية الجامعية لجامعة سكيكدة في نشر ثقافة المقاولاتية خلال فترة 2013_2022. المجلد 13 / العدد: 01 (2024) ص488ص489

وفقا لـ Ferreira ، فإن ريادة الأعمال تعني عملية إنشاء شركة أو أعمال تجارية وتوسيع نطاق نشاطها لتحقيق الربح. ولكن كتعريف أساسي لريادة الأعمال، فإن هذا التعريف مقيد بعض الشيء.

وعرفت شركة Smart & Conant ريادة الأعمال بأنها عملية ديناميكية يجمع فيها الشخص بين التفكير الابداعي لتحديد احتياجات السوق والفرص الجديدة مع القدرة على إدارة وتأمين الموارد والتكيف مع البيئة لتحقيق النتائج المرجوة، وكذا تحمل جزء من المخاطر المرتبطة بالمشروع.

2- الثقافة المقاولاتية: لديها عدة تعاريف تذكر منها:¹

- هي مجموعة من القواعد القيمية والعملية التي يتقاسمها المنتمون للمقولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها، والإسهام في تطوير المجتمع، بما تنتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع، ومن تلك القيم التنظيم والتدبير والأخلاق والتنافسية والمهنية والكفاءة والقدرة على التجديد والابتكار.
- هي مجموع القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة والتي تعد كدليل للأفراد، ينتج من خلالها معايير تؤثر على سلوكيات الأفراد والمجموعات بإيجاد أفكار مبتكرة، وإبداع في مجمل القطاعات ومحاولة تطبيقها في مجال الاستثمار في رؤوس الأموال.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الثقافة المقاولاتية هي مجموعة من القيم والقناعات والاتجاهات التي تجعل من الفرد يتجه نحو العمل المقاولاتية.

- ## 3- روح المقاولاتية: هي عبارة عن واسع الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية انشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.²

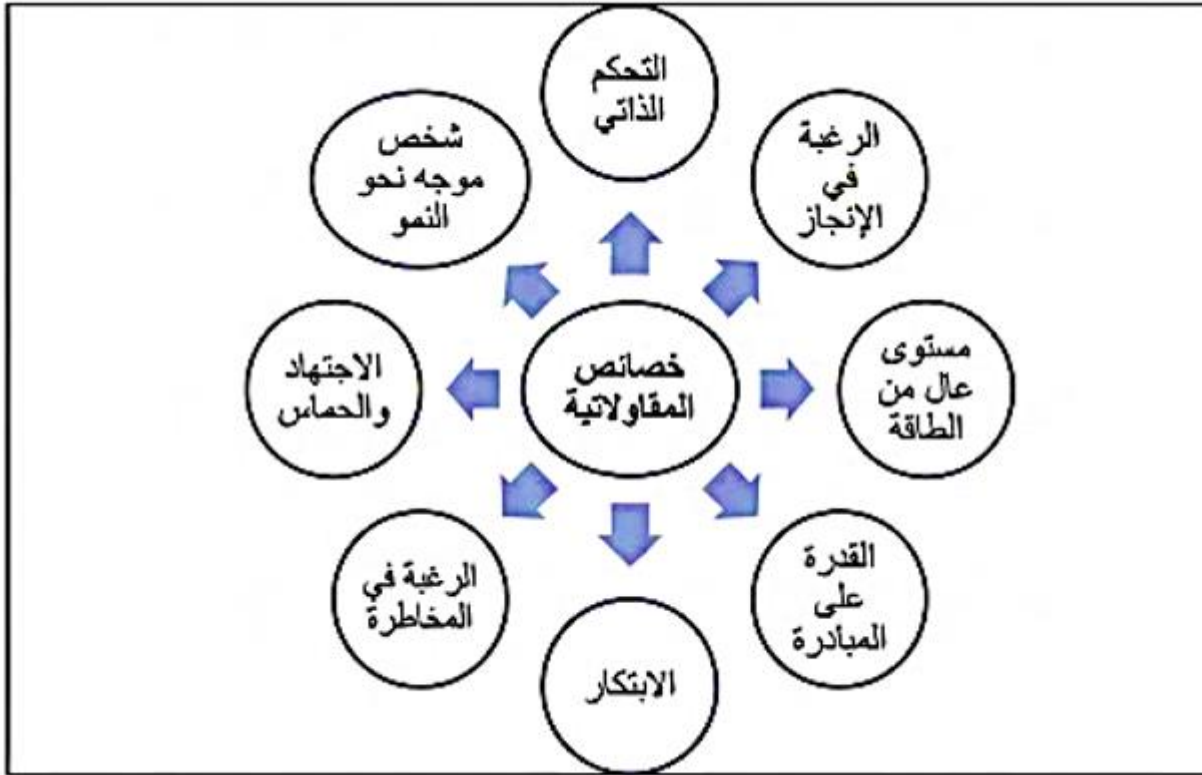
¹مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال. مساهمة أنشطة دار المقاولاتية جامعية لجامعة سكيكدة في نشر ثقافة المقاولاتية خلال فترة 2013_2022. المجلد 13 / العدد: 01 (2024) ص 489 ص 490

²مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية - جامعة مسيلة-مراكز تطوير المقاولاتية كآلية لتفعيل إنشاء المؤسسات الصغيرة. مجلد 18. العدد: 01. الرقم التسلسلي 35 (2025)، ص 26

ثانيا: خصائص المقاوالاتية

تتميز المقاوالاتية بمجموعة من الخصائص، الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): خصائص المقاوالاتية



مصدر: من إعداد طالبتين بإعتماد على معطيات مركز تطوير المقاوالاتية <https://cde.dz>

الفرع الثاني: نشأة وتطور مراكز تطوير المقاوالاتية

شهدت مراكز تطوير المقاوالاتية بالجامعات قفزة نوعية لربط التعليم بسوق العمل، وسيتم في هذا الفرع قصة نشأة وتطور هذه المراكز، مع تسليط الضوء على هيكلتها التنظيمية وفروعها الأساسية.

أولا. نشأة وتطور مراكز تطوير المقاوالاتية في الجزائر:

حيث تُعد مراكز تطوير المقاوالاتية في الجزائر هياكل دعم تم استحداثها داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بهدف ترسيخ الثقافة المقاوالاتية في الوسط الجامعي وتشجيع روح ريادة الأعمال لدى الطلبة وحاملي الشهادات الجامعية،

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

وتعمل هذه المراكز على مرافقة أصحاب الأفكار والمشاريع من خلال توفير التكوين، والتوجيه، والدعم اللازم لتجسيد مشاريعهم والتوجه نحو العمل الحر.

وقد جاء إنشاء هذه المراكز في إطار البرنامج الحكومي الهادف إلى تعزيز المقاولاتية والابتكار داخل الجامعة، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، كما تم تحويل دار المقاولاتية التي أنشئت سنة 2013 على مستوى الجامعات إلى مراكز تطوير المقاولاتية (CDE)، وذلك وفق المرسوم التنفيذي 12-293 والقرار 1275 المتعلقين بتشجيع ريادة الأعمال الأكاديمية.

وشهدت الجزائر توسعاً في إنشاء هذه المراكز، حيث بلغ عددها 102 مركزاً إلى غاية سنة 2024، بهدف مرافقة الطلبة والخريجين أصحاب المشاريع، خاصة المشاريع التقليدية القابلة للتحويل إلى مؤسسات مصغرة، كما ساهمت هذه المراكز في معالجة الصعوبات التي تواجه إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما ضعف الثقافة المقاولاتية وغياب التكوين والمرافقة، حيث أصبحت شهادة التكوين في المقاولاتية من الوثائق الأساسية للاستفادة من الدعم المالي¹.

ثانياً. الهيكلية والتنظيم:

تخضع مراكز تطوير المقاولاتية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي، وذلك بموجب النصوص التشريعية التالية:²

❖ **الإطار القانوني العام:** المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21 يوليو 2012، المحدد لمهام وتنظيم وسير المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي.

❖ **النشأة والتأسيس:** القرار الوزاري المشترك المتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "مراكز تطوير المقاولاتية" والموثق في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لعام 2024 (الصفحة 12).

وتتميز هذه المراكز بنمط تسيير مرن ومشارك يجمع بين:

❖ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

❖ وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

¹مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية - جامعة مسيلة-مراكز تطوير المقاولاتية كآلية لتفعيل إنشاء المؤسسات الصغيرة .مجلة

18.العدد:01.الرقم التسلسلي 35(2025)، ص 22 ص 23

²مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مرجع سابق، ص 23

يهدف هذا التعاون الثنائي إلى تفعيل استراتيجية الدولة في تعزيز ريادة الأعمال الأكاديمية والمقاولاتية الجامعية وتأطير الفكر المقاولاتي للطلبة عبر ثلاثة فروع هيكلية رئيسية هي:

- فرع التحسيس والتوجيه: يتولى نشر الفكر المقاولاتي واستقطاب حاملي الأفكار.
- فرع التكوين والتأهيل: يُعنى بتنظيم الدورات المقاولاتية وصقل مهارات الطلبة لإعداد مخططات الأعمال.
- فرع المتابعة والمرافقة: يواكب المشاريع ميدانياً لتسهيل حصولها على التمويل ودخول السوق الفعلي.

الفرع الثالث. أهمية وأهداف مراكز تطوير المقاولاتية

حيث تهدف مراكز تطوير المقاولاتية إلى مساعدة الأفراد في تحويل افكارهم إلى مشاريع ناجحة، مع التركيز على تعزيز قدراتهم الفردية وإعدادهم لمواجهة التحديات في عالم الأعمال، ويظهر ذلك في شكل التالي¹:

- تكوين ومرافقة أصحاب المشاريع: وذلك عن طريق تدريب الطلبة والخريجين على إنشاء وإدارة المؤسسات المصغرة، مع مرافقتهم لتحويل افكارهم إلى مشروعات إنتاجية أو خدمة صغيرة أو متوسطة، مع منحهم شهادات تكوين معتمدة تساعدهم في الحصول على التمويل الخاص من الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية.
- التعاون مع الشركاء الاجتماعيين: بحيث تشمل اتفاقيات تعاون بين قطاعي التعليم العالي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ومختلف الوزارات والقطاعات الحكومية مثل وزارة الفلاحة والصيد البحري مع وزارة التعليم والتكوين المهني مع وزارة العدل.
- تشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة: خاصة من طرف الشباب الجامعي مما يسهل انخراطه في فترة مبكرة في سوق الإنتاج واقتحامهم لصعوبتها من خلال التوليف بين التكوين والتأهيل المتميز العزيمة المباشرة والجرأة في الطموح مع المخاطرة في القرار، وقبول البدايات المتواضعة باعتبارها الجسر الذي يوصل إلى الطموحات الكبيرة التي تقدم الجديد وتستجيب لاحتياجات السوق من سلع وخدمات.
- نشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال أو المقاولاتية: فهي تروج للعمل الحر وريادة الأعمال في الوسط الجامعي، مما يتيح تحويل الأبحاث الأكاديمية إلى مشاريع عملية مبتكرة لدعم التنمية من خلال الربط بين التعليم العالي والبحث العلمي.
- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تتضح الفكرة جيداً وتصبح قابلة للتجسيد، حيث يمكن لصاحب الفكرة عند فترة التكوين بمركز تطوير المقاولاتية أن يطور من فكرته أو أن تأتيه فكرة مشروع جديدة، ويمكن أن يتعرف على شركاء له في مشروعه.

¹مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم تجارية مرجع سابق، ص24 ص25

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

- تساهم في ربط المشروعات ببعضها البعض وبالقطاعات الإنتاجية ومع مختلف الفاعلين والجهات الأخرى للجامعة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر دعم الشباب وتطوير مشاريعهم.
- المساهمة في إنجاز بيئة ومناخ أكثر ملاءمة لاستيعاب المعارف سواء بشكل فردي أو جماعي من خلال المحاضرات والدورات التدريبية التي تقدمها مراكز تطوير المقاولاتية.
- مراكز تطوير المقاولاتية تعمل على خلق ظروف تناسب تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المرافقة لها.
- تساهم مراكز تطوير المقاولاتية في زيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعد على توفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية.

المطلب الثاني: تقديم مراكز تطوير المقاولاتية CDE لجامعة سكيكدة

يركز هذا المطلب على الجانب الميداني من خلال دراسة مركز تطوير المقاولاتية لجامعة سكيكدة، حيث يتناول لمحة شاملة عن نشأته وطريقة تنظيمه الهيكلي، ليوضح بعد ذلك أهم المهام والخدمات الملموسة التي يقدمها لدعم ومرافقة الطلبة المقاولين.

الفرع الأول: تقديم مراكز تطوير المقاولاتية لجامعة سكيكدة

يتم في هذا الفصل إعطاء لمحة عامة عن بيئة الدراسة الميدانية، حيث يبدأ بالتعريف بجامعة سكيكدة، ثم يوضح مفهوم مركز تطوير المقاولاتية التابع لها.

أولاً. التعريف بجامعة سكيكدة:

جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة هي مؤسسة للتعليم العالي شهدت عدة مراحل من التطور، حيث تأسست سنة 1988 كمدرسة وطنية عليا للتعليم التقني، ثم تحولت إلى مركز جامعي سنة 1998، لترتقي إلى جامعة سنة 2001، وتحمل منذ سنة 2005 اسم "جامعة 20 أوت 1955" تخليداً للأحداث التاريخية للثورة الجزائرية.

وقد عرفت الجامعة تطوراً ملحوظاً في مجالات التكوين والبحث العلمي، من خلال توفير برامج أكاديمية متنوعة في أطوار الليسانس والماستر والدكتوراه، مع السعي إلى تحقيق التكامل بين التكوين الأكاديمي والمهني.

تتنوع الجامعة على موقعين رئيسيين هما موقع الحقائق وموقع عزابة، وتضم عدة كليات ومرافق بيداغوجية وإدارية، من بينها المكتبة المركزية، ومختلف الكليات، إضافة إلى منشآت جديدة تهدف إلى تعزيز قدراتها الاستيعابية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

كما يتميز الموقع الرئيسي بالحدائق بقيمته التاريخية، إذ كان في الأصل مدرسة فلاحية أنشئت سنة 1900 خلال الفترة الاستعمارية، مما يمنحه بعداً تاريخياً إلى جانب دوره الحالي في التعليم العالي والبحث العلمي¹.

ثانياً. تعريف مراكز تطوير المقاولاتية:

تعرف مراكز تطوير المقاولاتية بأنها هياكل تم إنشاؤها داخل مؤسسات التعليم العالي كجزء من البرنامج الوطني لتشجيع المقاولاتية في الوسط الجامعي، وتمثل هذه المراكز مساحات مخصصة لتعزيز المقاولاتية، مما يوفر للطلاب المقاولين بيئة مواتية لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم، من خلال تلقي التدريب والتكوين في أساسيات المقاولاتية والتخطيط الاستراتيجي والتسيير لإنشاء المؤسسة².

ثالثاً. نشأة مركز تطوير مقاولاتية CDE لجامعة سكيكدة:

نظراً لأهمية المقاولاتية في دعم الاقتصاد الوطني، ودورها في خلق مناصب عمل تزايد اهتمام الجزائر بالمقاولاتية لنشر وتنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين لتحقيق أفكارهم وتفعيل فكرة إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومن أجل تجسيد ذلك تم إبرام اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة والتي تم من خلالها إنشاء مصلحة مشتركة للبحث سميت بمركز تطوير المقاولاتية CDE في كل الجامعات الجزائرية، والتي تعمل بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA المرافقة وتحويل حاملي المشاريع. ولم تأت فكرة إنشاء مراكز تطوير المقاولاتية في الجامعات الجزائرية من فراغ فكانت استجابة الحاجة ملحة: كيف تربط خريجي الجامعات بسوق العمل؟ وكيف نشجعهم على التفكير في إنشاء مشاريعهم الخاصة بدلاً من انتظار وظيفة قد لا تأتي جاءت هذه المبادرة في سياق سياسات أوسع تهدف لتنويع الاقتصاد ومحاربة بطالة الشباب، وإعطاء الجامعة دوراً أكبر في تنمية محيطها، وتعتبر هذه الفكرة بالأساس امتداد إلى اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي من خلال ما كان يعرف بدور المقاولاتية ووزارة العمل ممثلة سابقاً بوكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ، حيث حلت محل هذه الأخيرة وكالة NESDA وتحولت دار المقاولاتية إلى مركز تطوير المقاولاتية والهدف هنا كان واضحاً: إنشاء فضاءات داخل الجامعات تكون بمثابة نقطة استقبال وتوجيه وتكوين للطلاب³.

¹ <https://www.Univ.skikda.dz>، تاريخ اطلاع: 2025/05/07، ساعة: 08:15

² مركز تطوير مقاولاتية الموقع الرسمي <https://www.cde.dz>، تاريخ اطلاع: 2025/05/01، ساعة: 12:00

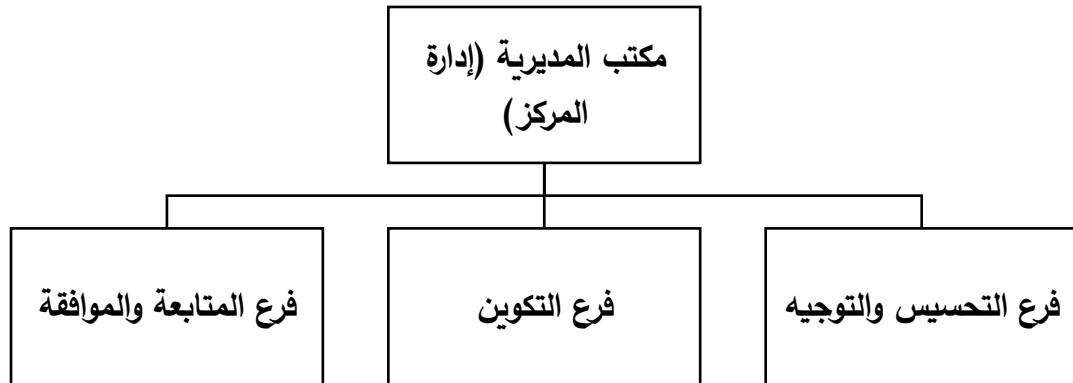
³ مجلة نماء الاقتصاد والتجارة. دور التكوين في الحصول على التمويل في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. المجلد 9

(العدد: 2) (ديسمبر 2025) ص 577

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز المقاولاتية

يُبين الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية طريقة العمل داخل المركز وتوزيع المهام بين مختلف الأطراف المتدخلة. ويتكون المركز من مديرة المركز وثلاثة فروع أساسية، موضحة في الشكل التالي.

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لمركز المقاولاتية



المصدر: <https://www.cde.dz>، تاريخ اطلاع 2026/05/27، ساعة 10:30.

1. مكتب المدير: حيث يتولى القيام بالإشراف على:

- التنسيق في إدارة جامعة باجي مختار والمخابر الاقتصادية.
- طابع الأقسام على مستوى كل فرع وتطبيق الأهداف الكبرى.
- إبرام شراكة مع الهيئات ومؤسسات الدعم الأولويات.
- إعداد بطاقة بالمؤسسة وتوجيه الاستبيانات للمقاول المستقبلي.

2. الفروع الأساسية:

أ- فرع التحسيس والتوجيه: المهام

- نشر ثقافة المقاولاتية، استقبال الطلبة والخريجين أصحاب مشاريع توعيتهم بغرض إنشاء المؤسسات المصغرة وتوجيههم نحو مسارات الدعم.

ب - فرع التكوين: مهامه

- تنظيم الدورات التدريبية لتطوير مهارات إدارة المشاريع.
- التخطيط المالي والقانوني، مرافقة المترشحين.

ج - فرع المرافقة والمتابعة مهامه:

- تقديم الدعم المستمر، ربط حاملي المشاريع ببرامج التمويل والدعم الحكومي بالتعاون مع وكالة Nesda
- تذليل العقبات للتجسيد في إطار الميدانية.

الفرع الثالث: مهام مراكز تطوير المقاولاتية

حيث تحظى مراكز تطوير المقاولاتية بدعم من التشريعات وبرامج التعاون، فهي جزءا من استراتيجية وطنية لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، ونشر ثقافة المقاولاتية لدعم توجه طلبة الجامعة نحو العمل الحر. وتسعى مراكز تطوير المقاولاتية لتحويل التحديات إلى فرص خاصة في مجال دعم المقاولاتية وتشجيع الشباب الجامعي على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، لتطوير الاقتصاد الوطني، فهي مكلفة بالمهام التالية¹:

أولاً. استقبال الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي أصحاب المشاريع ذوي صلة بالمقاولاتية، وإنشاء المؤسسات المصغرة.

ثانياً. نشر، تطوير وتعميم الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي.

ثالثاً. العمل على تكريس العمل وروح المقاولاتية لدى الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي من أجل استحداث مؤسسات مصغرة وفق مقاربة اقتصادية.

رابعاً. ضمان تكوين الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي في محاور متخصصة في مجال المقاولاتية، لاسيما: أساسيات المقاولاتية، التخطيط الاستراتيجي وتطوير المؤسسة إنشاء المؤسسة والجوانب القانونية والتسيير العملياتي وتسيير الموارد واستراتيجية النمو.

خامساً. تثمين الخبرات واثراء التجارب في مجال المقاولاتية عن طريق شبكة للمقاولين الأكفاء والخبراء المعترف بهم.

¹مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم تجارية مرجع سبق ذكره، ص23 ص24

سادسا. العمل على تمكين المشاركين الذين يسعون للدخول في مجال المقاولاتية، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاجونها للنجاح في المقاولاتية، من خلال التطرق الى:

- تحسيس وتوعية وتوجيه طلبة الجامعات والمتخرجين حاملي أفكار مشاريع لتجسيدها في الواقع.
- تكوين وتدريب طلبة الجامعات والمتخرجين حاملي أفكار مشاريع ومؤسسات مصغرة على كيفية البدء في المشروع المقاولاتي اعداد الدراسة التسويقية وخطط التنفيذ للمشروعات المقاولاتية مع تسليمهم شهادة تكوين في المقاولاتية في نهاية الدورة التكوينية، تمكنهم من تكوين ملف الحصول على الدعم المالي من الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية "NASDA".
- مرافقة الطلبة حاملي المشاريع بأساتذة متخصصين وخبراء وموجهين مؤهلين بالتعاون مع إدارات الوكالة الوطنية الدعم المقاولاتية.

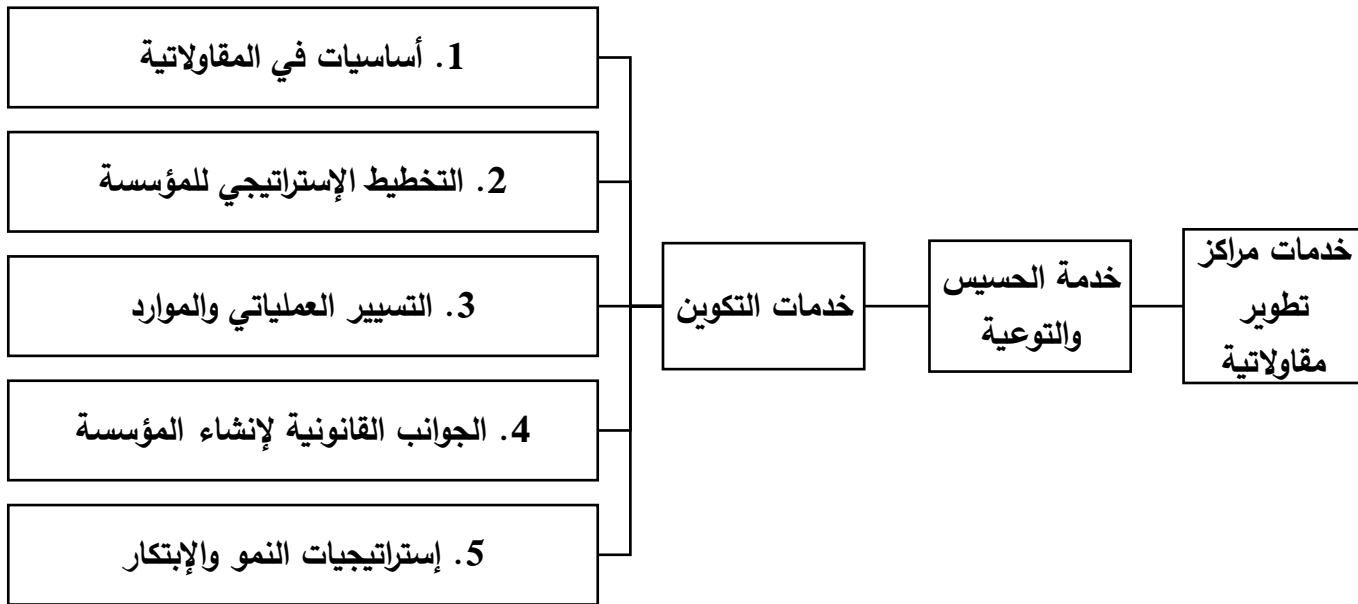
الفرع الرابع: خدمات مراكز تطوير المقاولاتية

تعمل مراكز تطوير المقاولاتية CDE في مؤسسات التعليم العالي بالتعاون مع مختلف الأطراف كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والشركاء الاجتماعيين الاقتصاديون تقوم باستقبال الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي أصحاب أفكار ومشاريع لها علاقة بالمقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة، وتقدم لهم أنواع الخدمات تتطلبها عملية إنشاء وتطوير مشروع صغير أو متوسط، والتي تشمل¹:

- ❖ التحسيس والتوجيه تنظم مراكز تطوير المقاولاتية ورشات عمل وفعاليات توعوية وتحسيسية تهدف إلى نشر ثقافة المقاولاتية، من خلال عرض تجارب ناجحة واقعية، وتحفيز روح المبادرة لدى الطلاب وإبراز الفرص التي يمكن أن يخلقها هذا المسار المهني.
- ❖ التكوين تقدم مراكز تطوير المقاولاتية برامج تكوين شاملة لفائدة الطلاب المهتمين بالمقاولاتية، تشمل مواضيع متنوعة مثل إعداد خطة العمل الإدارة المالية والتسويق. وتهدف هذه البرامج إلى تزويدهم بالمعارف والمهارات الأساسية لبدء مشاريعهم الخاصة وإدارتها بنجاح.
- ❖ المتابعة والمرافقة توفر مراكز تطوير المقاولاتية دعماً مخصصاً للطلاب من خلال مرافقتهم بخبراء وموجهين مؤهلين، يساعدونهم في كل مراحل رحلتهم في عالم المقاولاتية من بلورة الفكرة إلى إطلاق المشروع وتطويره، بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية "NASDA" ومع الشركاء الاجتماعيين.

¹مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم تجارية - جامعة مسيلة-مراكز تطوير المقاولاتية كآلية لتفعيل إنشاء المؤسسات الصغيرة. مجلد

الشكل رقم (2-3): خدمات مراكز تطوير المقاولاتية



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على خدمات مراكز تطوير المقاولاتية

المطلب الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراكز تطوير المقاولاتية

اعتمدت الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الآليات الداعمة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، وفيما يلي نتطرق إلى آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفرع الاول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) الامتداد المؤسسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بعد إعادة هيكلتها وتغيير تسميتها.

تعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ على أنها مؤسسة عمومية أنشئت في 8 سبتمبر 1996

تعنى بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات، وتوجه هذه الوكالة إلى الشباب البطالين الحاملين لأفكار مشاريع، حيث تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما تضمن مرافقتهم خلال مختلف مراحل إنشاء وتطوير هذه المؤسسات.

وتهتم الوكالة بالمشاريع التي لا يتجاوز اجمالي تكلفتها 10 ملايين دينار جزائري، حيث تقدم في الأساس المساعدة لحاملي المشاريع الشباب في إنشاء مشاريعهم وصياغة استراتيجيات الأعمال، وذلك من خلال الدعم والتكوين المتخصص.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

وقد كانت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل، ثم تم تحويلها رسميا إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة، وطبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، والذي عدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، تم تغيير اسم الوكالة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA وبالإضافة إلى المهام المحددة في القانون، تكلف الوكالة أيضا بتنفيذ كل التدابير التي من شأنها تمكين تعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إنشاء الأنشطة لفائدة الشباب، وضمان استعمالها ضمن الآجال المحددة، وذلك وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وفيما يلي شروط التأهيل للاستفادة من الامتيازات الممنوحة، يجب على صاحب المشروع استيفاء جملة من الشروط التالية¹:

- ❖ أن يتراوح عمره بين 18 و55 سنة.
- ❖ أن يكون حائزا على شهادة أو مؤهل مهني، أو يمتلك مهارات معرفية معترف بها، وثيقة مهنية أخرى.
- ❖ أن يشارك في التكوين الموجه له عبر مراكز تطوير المقاولاتية.
- ❖ أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بنسبة لا تقل عن الحد الأدنى المحدد.

أنواع التمويل المتاحة لدى الوكالة: ما يلي:

- **التمويل الذاتي:** حيث يمول صاحب المشروع 100% من قيمة الاستثمار (نقدا او عينا).
- **التمويل الثنائي:** حيث يساهم كل من صاحب المشروع والوكالة بنسبة 50% من قيمة الاستثمار بتساوي كقرض مكافئ بدون فائدة.
- **التمويل الثلاثي:** حيث يساهم صاحب المشروع بنسبة تتراوح بين 5% و 15% من قيمة الاستثمار، وتساهم الوكالة بنسبة تتراوح بين 15% و 25%، بينما البنك يمول 70% من إجمالي قيمة الاستثمار.

الفرع الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI

أنشئت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بموجب القانون رقم 22-18 المؤرخ في سبتمبر 2022 والمتعلق بتطوير الاستثمار، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا APSI، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها، و استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تهدف الوكالة إلى تشجيع وتطوير

¹ Merkache Samire, "The Impact of leader justice on job performance in economic organization: A case study of the national entrepreneur ship support and developpement agency (NESDA) in Chlef, University of Chlef, Algeria, Journal contemporary Business and economic studies, Vol (07), No (02), 2024, p121

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجاباً في إحداث مناصب العمل¹.

مرحلة الانجاز: (تتراوح مدتها من 3 إلى 5 سنوات) تستفيد المشاريع الاستثمارية المؤهلة خلال مرحلة الإنجاز من المزايا والتحفيزات التالية:²

- ❖ **الإعفاء من الحقوق الجمركية:** بالنسبة للسلع والتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ❖ **الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA):** بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ❖ **الإعفاء من حقوق التسجيل ورسوم الإشهار العقاري:** بالنسبة لجميع المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

مرحلة الاستغلال:

(تتراوح مدة الإعفاء من 3 إلى 10 سنوات) تُحدد مدة المزايا في هذه المرحلة بناءً على النظام الاستثماري الذي يندرج ضمنه المشروع (نظام القطاعات، نظام المناطق، أو نظام الاستثمارات المهيكلة)، وتشمل الإعفاءات التالية: الضريبة على أرباح الشركات (IBS) الرسم العقاري على العقارات والمنشآت الموجهة للاستغلال.³

مع العلم انه تم حذف الرسم على النشاط المهني TAP من قائمة الإعفاءات نظراً لإلغائه نهائياً بموجب قوانين المالية السارية)⁴

¹ صالح سلمى «آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوقرة بومرداس. الجزائر، المجلد 11، العدد 10، جوان 2020، ص 87

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المادة 26

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المادة 28

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، الجريدة الرسمية، العدد 86، المادة 14

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (YAGOUB MAROUA 24-24 2018)، ووفقا لهذا المرسوم فإن الوكالة توضع تحت سلطة الوزير الأول، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في¹:

- ❖ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ❖ مرافقة المستفيدين من الدعم في تنفيذ مشاريعهم وتقديم الاستشارة المناسبة لهم.
- ❖ مساعدة المستفيدين من دعم الوكالة وعند الحاجة لدى مختلف الهيئات والمؤسسات المتدخلة في تنفيذ مشاريع هؤلاء المستفيدين وعلى رأسهم البنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الرابع: صناديق ضمان القروض

يمثل غياب الضمانات مشكلة أساسية تمنع المؤسسات الصغيرة من الحصول على القروض، ولهذا تم إنشاء صناديق لضمان القروض الموضحة في شكل التالي²:

أولا. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

- ❖ تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17، حيث

- ❖ يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد

¹د. صادق هادي، د. مختار عصماني، "دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (2000-2019)" ANADE، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 159 ص 160

²مداس حبيبة، "الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 73 ص 78

انطلق نشاطه فعلياً سنة 2001، ويعتبر انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات:

- ❖ يعتبر أول أداة متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية؛
- ❖ يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتمثل طبيعة ضمانات FGAR وكيفية الاستفادة منها في:

- أن نسبة الضمان تتراوح بين 10% و 80% من القرض البنكي، وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة. حيث حدد المبلغ الأقصى للضمان بقيمة 10 ملايين دج، أما المبلغ الأدنى للضمان فقيمته مليون دج، تعتبر مدة الضمان القصوى 7 سنوات، أما معدل الفائدة على القرض فيتحدد من طرف البنك؛

تكلفة منح الضمان: يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع، والتي تتراوح بين 10.000 و 20.000 دج، تسدد عند الموافقة المبدئية على المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد المبلغ لصاحبه. هذا ويأخذ الصندوق أيضاً علاوة التزام تقدر بـ 0.5% من قيمة القرض، تسدد هذه العلاوة مرة واحدة عند منح الضمان.

ثانياً. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)

أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11/091 المؤرخ في 01/11/03، وهو شركة ذات أسهم تهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، وتتعلق هذه القروض أساساً بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد استثنى الصندوق بعض القطاعات من إمكانية الاستفادة من ضماناته، كقطاع الفلاحة، والنشاطات التجارية، والقروض الاستهلاكية. يساهم الصندوق في تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض الاستثمارية عن طريق ضمان مخاطرها، حيث يغطي الضمان نسبة من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وقد حدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 81% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح عند إنشاء المؤسسة، ونسبة 21% في الحالات الأخرى كالتوسيع والتجديد. أما المبلغ الأقصى للضمان فقد حدد بـ 11 مليون دج، ويتقاضى الصندوق نظير تقديمه للضمان علاوة قدرها 1.1% من القرض المضمون.

وفي سنة 2010 دخل الصندوق مرحلة جديدة بعد أن كُلف بتسيير صندوق الضمان المكرّس لتغطية التمويل الفلاحي، حيث يضمن تمويل النشاطات الفلاحية المخصصة لإنشاء المستثمرات الفلاحية وتدعيم قدرات الإنتاج للمستثمرات قيد التطوير بحد أقصى قيمته: 11 مليون دج لقروض الاستثمار، 01 مليون دج لقروض الاستغلال.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية

حيث تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، غير أن نجاحها يتطلب توفير التمويل اللازم إلى جانب المرافقة والتوجيه في مختلف مراحل إنشاء المشروع وتطويره. ومن هذا المنطلق، سعت الدولة الجزائرية إلى إنشاء العديد من أجهزة الدعم والمرافقة، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، بهدف تشجيع المبادرات المقاولاتية ومساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع. وعليه، سنتناول في هذا المبحث دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم طرق الدعم والتمويل التي توفرها، وأخيرًا برامج التكوين والمرافقة التي تقدمها مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية.

المطلب الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعد المرافقة المقاولاتية من أهم أشكال الدعم الموجهة للمؤسسات المصغرة، إذ تسعى إلى توجيه أصحاب المشاريع ومساعدتهم على تنظيم مشاريعهم وتسييرها بالشكل الذي يساهم في ضمان استمراريته واستدامتها.

الفرع الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية

تعد المرافقة المقاولاتية من أهم الأساليب المستخدمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل عدة أشكال أهمها المرافقة المعنوية التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، والتي تشمل التوجيه والتكوين والإعلام، والتي تمكنه من التغلب على العقبات التي تواجهه عند إنشاء مؤسسته، وبالتالي تشجيع المنشئين على إنشاء مؤسسات جديدة وضمان ديمومتها. لا تعنى المرافقة دائما مجموعة خدمات مؤطرة ومقدمة في إطار مهني من قبل جهات وهيئات متخصصة في ذلك، بل يمكن أن تكون في إطار علاقات شخصية عائلية، مرتكزة على الثقة والمرافق وبصفة عامة، تشمل المرافقة ثلاث مراحل أساسية هي¹:

¹ /مهني أشرف، "المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، مخبر

1. استقبال الأفراد ذوي الرغبة والإرادة في إنشاء مؤسسات؛
2. تقديم خدمات شخصية من أجل إنشاء مؤسسة أو إعادة توجيه المسار المهني.
3. ومتابعة المؤسسة الفتية (ماليا، تقنيا، في التسيير بعد الإنشاء، وهذا لفترة طويلة نوعا ما حسب طبيعة المرافقين) (تغيير النشاط)؛

الفرع الثاني: المرافقة المقاولاتية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بدور أساسي في منظومة المرافقة المقاولاتية الجامعية، وذلك بالتنسيق مع مراكز تطوير المقاولاتية، حيث يعمل الطرفان معاً على دعم الطالب المقاول وحاملي المشاريع؛ وفي هذا الإطار، تسعى مراكز تطوير المقاولاتية، بدعم وإشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA"، إلى نشر الثقافة المقاولاتية وترسيخها داخل الوسط الجامعي.

وفي هذا الإطار، تشارك الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تأطير ومرافقة الطلبة وحاملي المشاريع من خلال خبرائها، وبالتنسيق مع مراكز تطوير المقاولاتية، عبر مجموعة من الآليات تتمثل في:

- تقديم الاستشارات التقنية والاقتصادية.
- توجيه الطلبة في إعداد دراسات الجدوى ومخططات الأعمال.
- التعريف بآليات التمويل والدعم العمومي.
- متابعة المشاريع من مرحلة الفكرة إلى غاية التجسيد الفعلي.
- تنظيم ملتقيات وورشات تحسيسية لاكتشاف الطلبة ذوي الأفكار الاستثمارية.
- مرافقة الطلبة بصفة فردية حسب طبيعة مشاريعهم.
- التنسيق مع الحاضنات الجامعية ومراكز دعم الابتكار ومختلف الهيئات الاقتصادية والاجتماعية.
- ربط الطلبة بالمستثمرين والشركاء المحتملين.

وتتم عملية المرافقة الشاملة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" وفق مرحلتين أساسيتين كما يلي:¹

¹ Abidi Fatiha, "Entrepreneurial Support Body at the Algerian University: From the House of Entrepreneurship to the Centre for Entrepreneurship Development", Journal of Economic Additions, University of Ghardaia, Vol. 9, No. 1, 2025, p. 655.

أولاً. المرافقة في مرحلة الإعداد والتأثير:

تتمثل هذه المرحلة في تحضير صاحب الفكرة وتمكينه لإنشاء مشروعه وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- التحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية.
- الاستقبال والتوجيه المتواصل لحاملي الأفكار ، -دورات تكوينية لفائدة أصحاب المشاريع.
- تمكينهم من اكتساب مهارات أساسية في المحاسبة، التسيير والتسويق.

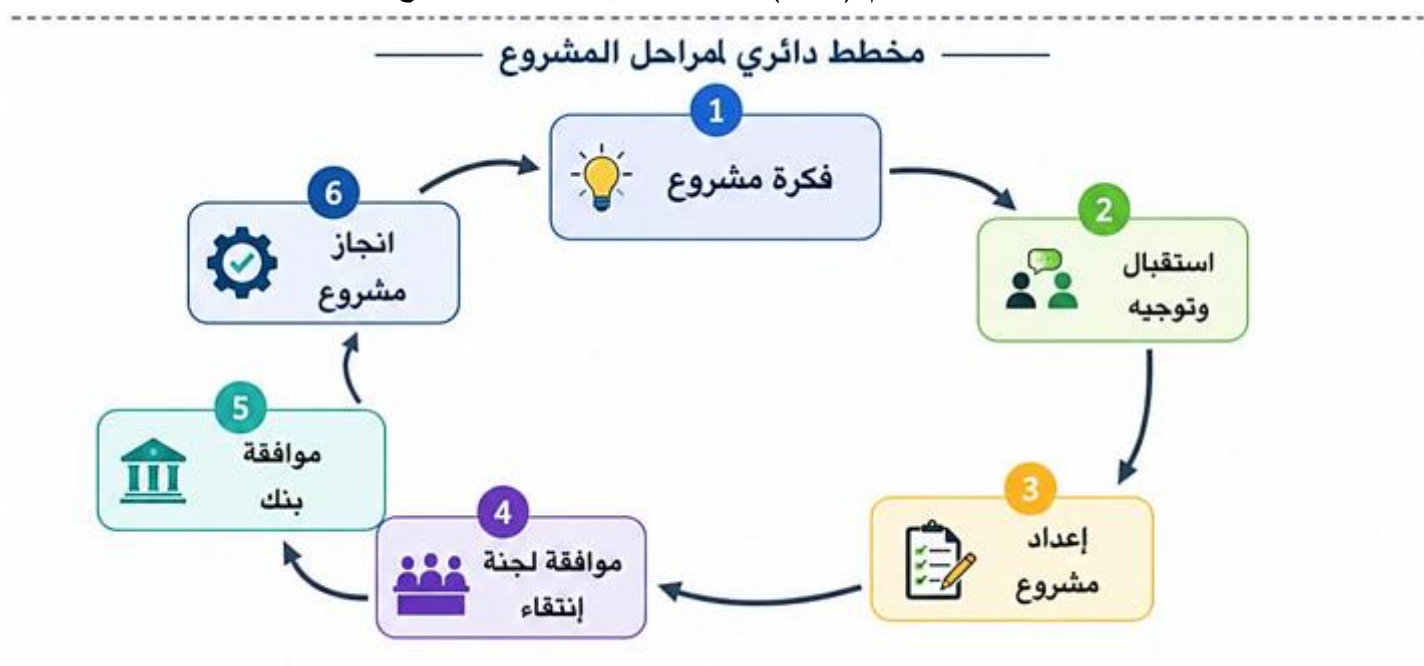
ثانياً. المرافقة بعد الإنشاء:

لا تتوقف مرافقة الوكالة بعد إنشاء المؤسسة بل تواصل دعمها لضمان استدامة المشروع وتوسعه، وذلك من خلال:

- القيام بزيارات ميدانية دورية لمتابعة سير النشاط.
- تقديم الدعم والمساعدة لتجاوز الصعوبات التقنية والإدارية.
- مرافقة المؤسسة في حال رغبتها في التوسعة والاستفادة من تمويل إضافي.
- تشجيع روح المبادرة والابتكار لضمان استمرارية المشروع.¹

¹الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA) ، الجزائر ، الموقع الرسمي <https://nesda.dz> ،: تاريخ الاطلاع: 20/05/2026،

الشكل رقم (2-4): مخطط دائري لمراحل المشروع



المصدر: من إعداد الطالبتين

وبالاعتماد على ما سبق، يمكن القول ان المرافقة المقاولاتية لإنشاء المؤسسات المصغرة تمر عبر مراحل مرتبة حيث تبدأ هذه العملية بوجود فكرة المشروع، ثم يتم استقبال وتوجيه صاحب الفكرة لبدء إعداد مشروعه بعد ذلك يمر بمرحلة التقييم للحصول على موافقة لجنة الانتقاء، ومن ثم الحصول على موافقة البنك. وتنتهي هذه الدورة بمرحلة إنجاز المشروع وتحويله إلى واقع ملموس، بما يضمن مرافقة المقاول ومتابعته منذ البداية إلى غاية التجسيد الفعلي للمشروع.

المطلب الثاني: طرق دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الجامعية Nesda لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" دوراً في مساعدة أصحاب المشاريع على تحويل أفكارهم إلى مؤسسات ناجحة وقابلة للاستمرار، وذلك عبر توفير صيغ تمويل متنوعة تُمكنهم من تغطية نفقات التأسيس والتسيير وحتى التوسع، إضافة إلى منح امتيازات وتحفيزات ضريبية داعمة لنشاطهم.

الفرع الأول: صيغ التمويل المقدمة من طرف NESDA

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية صيغ تمويلية متعددة لفائدة أصحاب المشاريع، التي تشمل تمويل ذاتي وثنائي وثلاثي مع شركاء مصرفيين وقروض غير مكافئة دون فوائد.

أولاً. صيغ التمويل والدعم المالي

- **التمويل الثلاثي:** يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى تمويل البنك (3 أطراف).
- **التمويل الثنائي:** يعتمد على المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- **التمويل الذاتي:** يقوم على المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع.

جدول رقم (2-1): نسب مساهمة لكل نوع تمويلي التمويل المدمج

نوع التمويل	المساهمة الشخصية	الوكالة (قرض غير مكافئ) Nesda	الوكالة (قرض غير مكافئ) بنك
التمويل الثنائي طلبية والبطالين	5 %	25 %	70 %
التمويل الثلاثي غير البطالة (مناطق الجنوب)	10 %	20 %	70 %
التمويل الثلاثي غير البطالة (الهضاب العليا ومناطق خاصة)	12 %	18 %	70 %

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

تمويل الثلاثي غير البطالين (باقي المناطق)	15 %	15 %	70 %
التمويل الثنائي	50 %	50 %	0 %
التمويل الذاتي	100 %	0 %	0 %

المصدر: <https://www.Nesda.dz> تاريخ الاطلاع 26/05/2026 ساعة 02:53

يتبين من تعدد صيغ التمويل التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وجود آليات تمويل مرنة تسعى إلى تكيف القدرات المالية للمقاولين وفق وضعهم المهني ومجال نشاطهم وموقعهم الجغرافي. حيث يظل الهيكل المالي للتمويل الثلاثي محافظاً على استقرار حصة التمويل البنكي في حدود 71%، مع تباين في توزيع المساهمة الشخصية والقرض غير المقدر بالفائدة، إذ تسجل المساهمة الشخصية أدنى مستوياتها لدى فئة البطالين بنسبة 1%، ثم ترتفع تدريجياً لتبلغ 10% لدى فئة غير البطالين حسب الاختلافات الجغرافية.

أما في إطار التمويل الثنائي، فيتم الاستغناء عن تدخل البنك، ليقوم النظام على تقاسم متوازن للأعباء بين المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة بنسبة 50% لكل طرف. في حين يقوم التمويل الذاتي على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للمقاول، بحيث يتحمل وحده كامل تكلفة الاستثمار عبر مساهمة شخصية تصل إلى 100% سواء كانت نقدية أو عينية.¹

ثانياً. الإعانات المالية

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مساعدات وتمويلات ميسرة لحاملي المشاريع بهدف تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بمرحلة الانطلاق والتشغيل، وتتمثل في:

- ❖ قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة لحاملي المشاريع والذي يتراوح بين 10% و 100% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- ❖ تخفيض نسبة الفوائد البنكية للقروض التي تمنحها البنوك بنسبة 100%.
- ❖ قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل لمزاولة النشاط، أو مكان الرسو على مستوى الموانئ، يصل إلى قيمة 000 100 دج كحد أقصى بطلب من حامل المشروع.

¹ <https://www.nesda.dz>، تاريخ اطلاع 2026/06/05، ساعة 14:45

❖ قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى 100 000 دج.

1 - مدة تسديد القرض:

تعكس الإعانات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دعم حاملي المشاريع حيث تتمثل فيما يلي:

- ❖ قروض الوكالة كلها قروض غير مكافئة دون فوائد؛
- ❖ تخفيض في فائدة القروض البنكية بنسبة 100%؛
- ❖ استفادة حاملي المشاريع من فترة إرجاع وتأجيل قبل بداية تسديد القرض؛
- ❖ مدة تسديد القرض تكون طويلة الأجل؛
- ❖ تسديد القرض يتم عبر دفعات سداسية،

الجدول رقم (2-2): مدة وطريقة تسديد القروض غير المكافئة

المادة / أنواع التمويل	مدة التأجيل أو طابور تسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة لتسديد القرض الغير مكافئ
التمويل الثلاثي	8 اشهر	6 سنوات	6 سنوات يعود ارتفاعها في فترة تسديد البنكي
التمويل الثنائي	12 شهر	-	6 سنوات

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Nesda تاريخ الاطلاع 26/05/2026 الساعة 04:30

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يستفيد صاحب المشروع من امتيازات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتي إنشاء المشروع وتوسيع طاقته الإنتاجية، وذلك بعد حصوله على الموافقة والدعم المالي من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حسب مراحل المشروع كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): الامتيازات الجبائية في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA"

مرحلة المشروع	الامتيازات الجبائية والنسبة الجبائية الممنوحة	ملاحظة
في مرحلة إنجاز المشروع	- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.	- عند انتهاء فترة الإعفاء يمكن تمديدتها لسنتين (02) عند ما يتعهد المستثمر بتوظيف اثنان

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

عمال (02) على الأقل لمدة غير محدودة. - عدم احترام العقد الخاص وخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.	- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة. - الإعفاء من الرسم ونقل الملكية على اكتتابات العقارية المحدثّة في إطار إنشاء نشاط صناعي.	
	- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والإنشاءات بالإضافة لمدة 3 سنوات، 5 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداءً من تاريخ إتمامها. - إعفاء كامل لمدة (3 سنوات أو 5 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع للمشروع، ابتداءً من تاريخ استغلال هاته الضريبة الجزائية الوحيدة (IFU) أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين سارية المفعول.	في مرحلة الاستغلال

المصدر : منشورات تمت باعتماد على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "Nesda" تاريخ الاطلاع:

2026/06/01 ساعة: 12:00

يتضح من خلال الجدول، أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية توفر مجموعة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تشمل مرحلتي إنجاز المشروع واستغلاله بهدف تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المؤسسات المصغرة. ففي مرحلة الإنجاز يستفيد أصحاب المشاريع من تخفيضات وإعفاءات تتعلق بالحقوق الجمركية ورسوم التسجيل ونقل الملكية، مما يساهم في تقليص تكاليف التأسيس. أما في مرحلة الاستغلال، فتشمل الامتيازات إعفاءات ضريبية لفترات محددة تختلف حسب موقع المشروع، الأمر الذي يساعد على دعم استمرارية النشاط وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنواتها الأولى. وتعكس هذه الإجراءات حرص الدولة على توفير بيئة محفزة للمقاولاتية وتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة وضمان استدامتها.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

المطلب الثالث: برامج التكوين والمرافقة في مركز تطوير المقاولاتية CDE بجامعة سكيكدة

يتبنى المركز مسارًا مرافقًا يهدف إلى تمكين الأفكار وتحويلها إلى مشاريع استثمارية قابلة للتجسيد عبر البرامج التالية:

الفرع الأول: البرامج التحسيسية

يتجسد ذلك من خلال البرامج المعدة قصد تطوير المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، حيث تشمل:

- ❖ تنظيم ورشات عمل تفاعلية ومحاضرات ينشطها مقاولون ذوو خبرة، يمكنهم من مشاركة تجاربهم ونجاحاتهم وإخفاقاتهم، بالإضافة إلى إمكانية تقديم نصائح عملية لإنشاء مؤسسة.
- ❖ تنظيم مسابقات وتحديات لعرض الأفكار أمام الخبراء، مما يساعد في رصد المشاريع القابلة للتجسيد وتسهيل حصولها على فرص تمويلية.
- ❖ وكذا تنظيم تظاهرات ومعارض تهدف إلى إبراز النماذج الناجحة، وتكريم وتحفيز المقاولين المحليين، وتسليط الضوء على نجاحاتهم، لتكون بمثابة حافز ملموس للطلبة داخل المحيط الجامعي.

الفرع الثاني: برنامج التكوين

برنامج التكوين المقاولاتي هو مسار تدريبي يقدمه مركز تطوير المقاولاتية بهدف مرافقة الطلبة من مرحلة الفكرة إلى مرحلة إنشاء المشروع، من خلال التكوين النظري والتطبيقي.

أولاً. التسجيل

تستند عملية الانضمام إلى البرنامج التكويني إلى نظام منهجي يبدأ بالتسجيل عبر المنصة الرقمية المخصصة CDE.dz أو من خلال إعلان رسمي داخل الجامعة، حيث يتوجب على المترشح تقديم استمارة إلكترونية تضمن بياناته الشخصية والمستوى الدراسي مع الإفصاح عن طبيعة فكرة مشروعه، ليتبع ذلك استدعاؤه من طرف مركز المقاولاتية للممثل أمام لجنة انتقاء المشاريع. وتتشكل اللجنة من ممثل المركز وإطارات من

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ، وتهدف هذه المقابلة إلى تقديم فكرة المشروع وتحديد مدى أهليتها للاستفادة من آليات الدعم والتمويل المتاحة، ليُختتم المسار بالإعلان عن قائمة المقبولين وبداية التزامهم الرسمي بالدورة التكوينية.

ثانياً. التكوين

❖ يمتد برنامج التكوين لمدة 15 يوماً موزعة على ثلاثة أسابيع متتالية، من الساعة التاسعة صباحاً إلى الواحدة زواياً، من يوم الأحد إلى يوم الخميس. مما يسعى المركز إلى توفير برنامج تكوين متكامل يستفيد منه الطلبة ويشمل هذا التكوين عدة مواد تدريبية مثل:

❖ المواد التدريبية:

1- المادة الأولى: أساسيات المقاولاتية

اليوم الأول:

- ما هي المقاولاتية؟
- تحديد دوافع المقاول وكفاءاته الأساسية.
- إدارة الوقت والذات.
- تحت إشراف أساتذة من فريق المركز (CDE) وفريق وكالة (NESDA)

اليوم الثاني:

- طرق توليد الأفكار واختيار الفرص.
 - وصف فكرة المشروع وتحديد قيمته المضافة.
 - تحليل نقاط القوة والضعف.
 - تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE)
- #### 2- المادة الثانية: التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة

اليوم الثالث:

- شرح عناصر نموذج العمل التجاري التسعة (BMC)
- تصميم مخطط الأعمال الأولي للمشاريع.
- مناقشة وتقييم المتكولين.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE)

اليوم الرابع:

- تحديد التكاليف الاستثمارية ورأس المال اللازم.
- حساب نقطة التعادل وتحليل الحساسية المالية.

- التعرف على مصادر التمويل.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز. (CDE)

اليوم الخامس:

- فهم أساسيات التسويق.
 - تطوير استراتيجية تسويق فعالة.
 - تقنيات البيع والتفاوض.
 - تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز. (CDE)
- 3- المادة الثالثة: إدارة العمليات والموارد

اليوم السادس:

- هندسة عملية الشراء الفعالة وتسيير المخازن.
- الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة.
- تسيير التدفقات اليومية ومراقبة الجودة.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز. (CDE)

اليوم السابع:

- القيادة الريادية والإدارة.
- استخدام الأشخاص وإدارتهم.
- ورشة تطبيقية حول العمل اللائق للمستخدمين.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز. (CDE)

اليوم الثامن:

- أسس الإدارة المالية والمحاسبة للمؤسسة.
- إدارة أموال المؤسسة.
- استخدام البيانات المالية.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز. (CDE)

4- المادة الرابعة: إنشاء المؤسسة والأطر القانونية

اليوم التاسع والعاشر:

- الأشكال القانونية للمؤسسة.
- النظام الضريبي والالتزامات الضريبية.
- الإعفاءات الجبائية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق وكالة.(NESDA)

اليوم الحادي عشر:

- إعداد مخطط الأعمال للمؤسسة.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق وكالة.(NESDA)

اليوم الثاني عشر:

- المرافقة الجماعية لضبط التفاصيل النهائية.
 - تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق وكالة.(NESDA)
- 5- المادة الخامسة: التوجيه (MENTORAT) وعرض تجارب ناجحة

اليوم الثالث عشر:

- مناقشة وتقييم مخططات الأعمال.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE) وفريق وكالة.(NESDA)

اليوم الرابع عشر والخامس عشر:

- عرض تجارب لمقاولين ومستثمرين ناجحين.
- تقديم توصيات واختتام الدورة.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE) وفريق وكالة.(NESDA)

إذن يتوزع البرنامج التدريبي على فترة خمسة عشر يوماً، تتوزع على ثلاثة أسابيع متتالية، ويتكفل مدربو مركز تطوير المقاولاتية من فئة الأساتذة الجامعيين بتدريب المادة الأولى والثانية والثالثة من الدليل التدريبي، بينما يتكفل مدربو وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بتدريب المادة الرابعة من الدليل التدريبي، في حين يتولى الخبراء (أصحاب المؤسسات والمستثمرون) تدريب المادة الخامسة من الدليل التدريبي، ويتوزع البرنامج الزمني كالتالي:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

يهدف إبراز دور مركز تطوير المقاولاتية cde بجامعة سكيكدة في مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنتناول في هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل إليها، من خلال توضيح حصيلة المرافقة ومختلف الآليات المستعملة داخل المركز، بإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى نتائج تخدم أهداف البحث.

المطلب الأول: تقييم حصيلة نشاطات لمركز المقاولاتية بجامعة سكيكدة

يمكن عرض حصيلة النشاطات لجامعة سكيكدة في السنة الجامعية (2025-2026) كما يلي:

الفرع الأول: حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية: (بداية من سنة الجامعية إلى غاية 2026/05/14)

يلخص هذا الجدول مختلف نشاطات المركز الموضحة في شكل التالي:

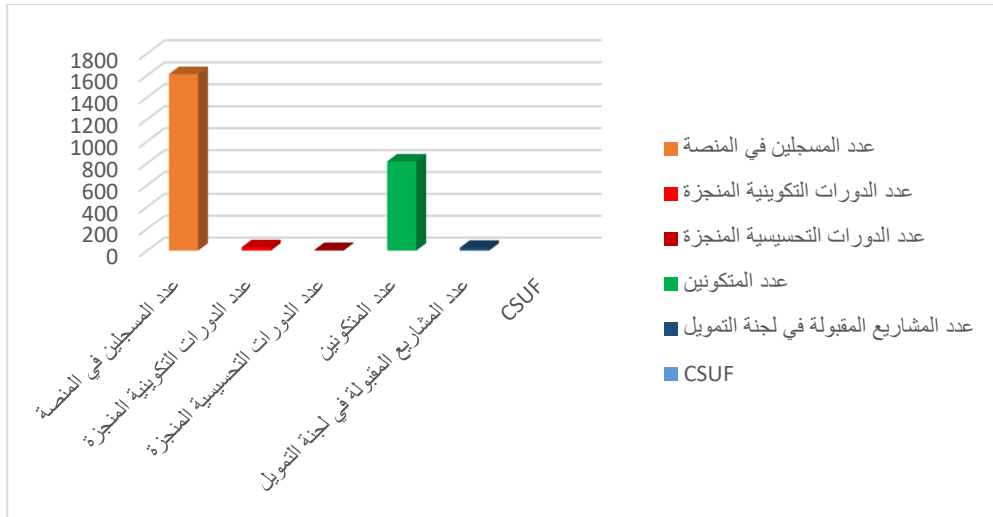
الجدول رقم (2-4): حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية جامعة سكيكدة

عدد المسجلين في المنصة	1612
عدد الدورات التكوينية المنجزة	32
عدد الدورات التحسيسية المنجزة	7
عدد المتكويين	817
عدد المشاريع المقبولة في لجنة التمويل CSUF	27

المصدر: إحصائيات المقدمة من طرف ممثلي المركز

من أجل توضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى اعمدة بيانية موضحة كالتالي:

الشكل رقم (2-5): حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية لجامعة سكيكدة



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف ممثلي المركز

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، نلاحظ حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية بجامعة سكيكدة إلى غاية شهر ماي 2026، حيث تتوزع المؤشرات الكمية بين الجوانب التحسيسية والتكوينية والتمويلية. إذ سجل المركز إقبالا كبيرا من حيث عدد المسجلين، الذي بلغ 1615 طالبا، مما يعكس حركية مقاولاتية واسعة داخل الوسط الجامعي. وعلى صعيد التكوين، تم إنجاز 32 دورة تكوينية استفاد منها 817 متكونا، أي إن أكثر من نصف المسجلين خضعوا للتكوين، ما يدل على أن المركز لا يكتفي بالدور التحسيسية، بل ينتقل إلى مرحلة التأهيل المقاولاتي. وفيما يخص الجانب التحسيسية، تم إنجاز 7 دورات تحسيسية، بينما تم قبول 27 مشروع، ما يدل على وجود خاصية انتقائية تضمن جودة المشاريع وتعكس صرامة المعايير المعتمدة في اختيار المشاريع القابلة للتجسيد ميدانياً. مما يعزز استقلالية الفكر المقاولاتي لدى طلبة المركز.

الفرع الثاني: إحصائيات المستفيدين من التكوين بالمركز حسب الجنس

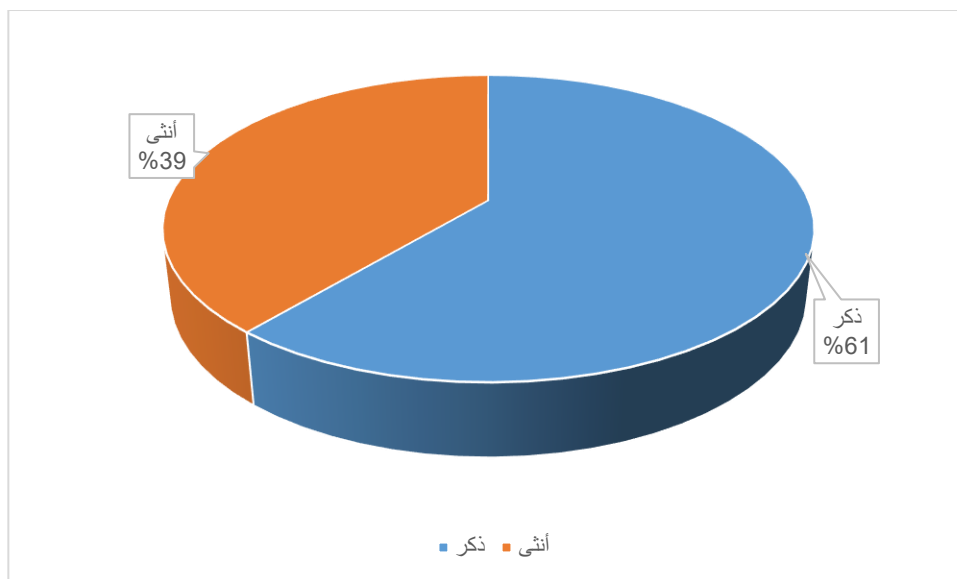
يلخص هذا الجدول معطيات الإحصائية المتاحة للمستفيدين من التكوين بالمركز من حيث، الجنس

الجدول رقم (2-5): إحصائيات المستفيدين من التكوين بالمركز حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	500	61,19
أنثى	317	38,80
المجموع	817	% 100

مصدر: احصائيات مقدمة من طرف ممثلي المركز

الشكل رقم (2-6): إحصائيات المستفيدين من التكوين بالمركز حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق مركز تطوير المقاولاتية

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، أن توزيع المستفيدين في مركز تطوير المقاولاتية حسب متغير الجنس يظهر اختلافا نسبيا في التوازن بين الفئتين، حيث بلغت نسبة الذكور حوالي 61.19 % والإناث 38.80%، حيث يبين هذا التوزيع أن الفئة الذكور مقدمة على الاستفادة من خدمات المركز على عكس فئة للإناث مع وجود تفاوت واضح في

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

معدلات المشاركة بين الجنسين، وهذا يعود إلى توجه الذكور نحو إنشاء المشاريع الخاصة تحت ضغط البطالة والمسؤولية الاقتصادية، أما بالنسبة ل الإناث فعدد كبير منهن يقومون بالبحث عن وظائف مستقرة، إضافة إلى الصعوبات الاجتماعية و مشكل التوفيق بين الحياة الأسرية والمشروع.

المطلب الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مركز تطوير المقاولاتية بجامعة سكيكدة

فيما يلي يتم عرض صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA ، استنادا على الدراسة الميدانية بمركز تطوير المقاولاتية بجامعة سكيكدة.

الفرع الاول: توزيع عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل

توزيع عدد المشاريع حسب صيغ تمويل لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على سنتين (2024/2025 كما هوا موضح في الجداول التالية:

بالنسبة لسنة: 2024

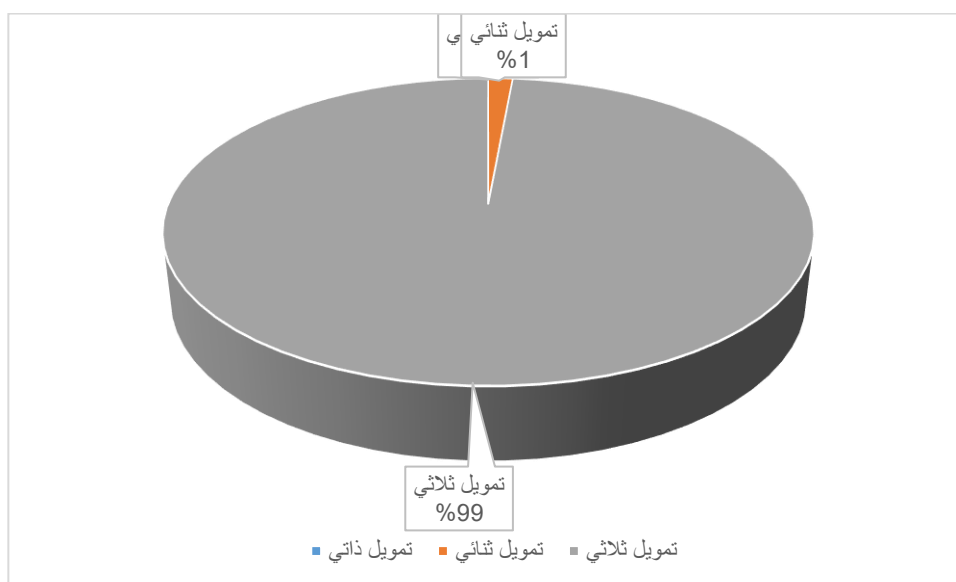
الجدول رقم (2-6): صيغ التمويل لسنة 2024

النسبة %	عدد المشاريع المقبولة	طبيعة التمويل
00%	00	تمويل ذاتي
1,45%	01	تمويل ثنائي
98,55%	68	تمويل ثلاثي
100%	69	المجموع

المصدر: إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

قصد التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى دائرة نسبية

الشكل رقم (2-7): صيغ التمويل لسنة 2024



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

بالنسبة لسنة: 2025

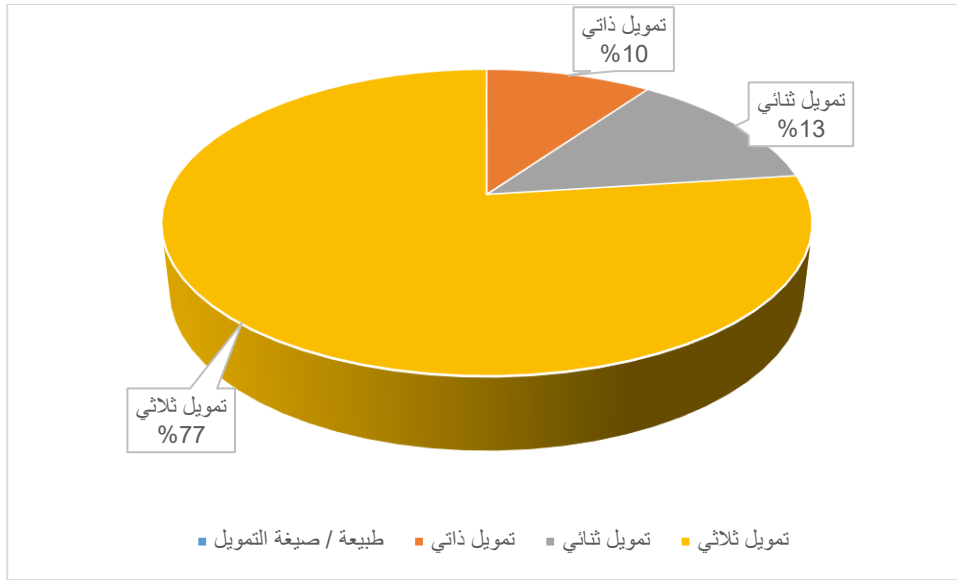
الجدول رقم (2-7): صيغ التمويل لسنة 2025

النسبة %	عدد المشاريع المقبولة	طبيعة / صيغة التمويل
9.83%	06	تمويل ذاتي
13.11%	08	تمويل ثنائي
77.04%	47	تمويل ثلاثي
100%	61	المجموع

المصدر: إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

قصد التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى دائرة نسبية

الشكل رقم (2-8): صيغ التمويل لسنة 2025:



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

الفرع الثاني: توزيع المشاريع حسب نوع النشاط وحالة النشاط وفق صيغ التمويل الثلاثة (ذاتي، ثنائي، ثلاثي)

توزع المشاريع حسب صيغ التمويل كالتالي

أولاً. توزيع مشاريع حسب صيغة تمويل ذاتي:

–بالنسبة لسنة 2024:

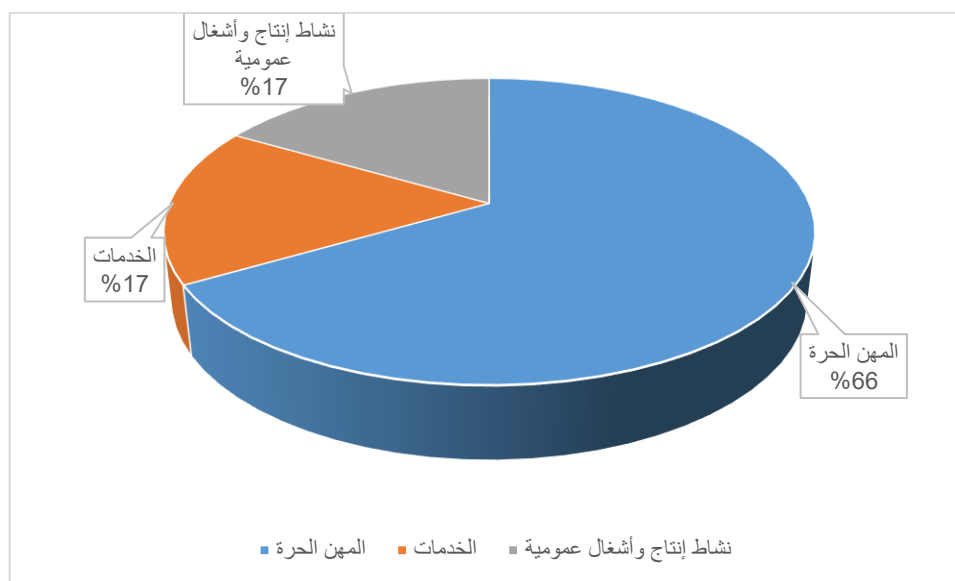
كانت حصيلة نشاطات لتمويل الذاتي لسنة 2024 (00)؛ حيث أن المشاريع المسجلة كانت في بداية نشاطها التأسيسي. ومن الناحية الواقعية، يصعب على الطالب الجامعي توفير الموارد الكافية لتمويل مشروعه ذاتياً.

الجدول رقم (2-8): توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025

النسبة %	عدد المشاريع	نوع النشاط
66.66%	04	المهن الحرة
16.67%	01	الخدمات
16.67%	01	نشاط إنتاج وأشغال عمومية
100%	06	المجموع

المصدر: إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

الشكل رقم (2-9): توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

تبين نشاطات الإحصائية لحصيلة التمويل الذاتي بين سنتي 2024 و 2025 إلى زيادة تدريجية في القدرة التمويلية للطلبة؛ فبعد أن كان التمويل الذاتي منعدم تماماً في سنة 2024 (00) مشروع ذلك يفسر نتيجة للصعوبات المالية التي واجهت الطلبة في بداية مسارهم، بينما شهدت سنة 2025 تحول طفيف بوجود (06) مشاريع ممولة ذاتياً. وقد توزعت

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

هذه المشاريع في سنة 2025 على ثلاثة أنشطة: المهن الحرة بـ (04) مشاريع، بعدها الخدمات بمشروع واحد (01)، ونشاط البناء والأشغال العمومية بمشروع واحد (01) أيضًا.

ومنه نستنتج أن انعدام التمويل الذاتي في بداية النشاط يفسر الاعتماد الطلبة كلياً على الصيغ الخارجية بينما في سنة 2025 الكلي للطلبة على الصيغ الخارجية مثال على ذلك المهن الحرة.

ثانياً: توزيع مشاريع حسب صيغة تمويل الثنائي:

1- بالنسبة لسنة 2024:

كانت حصيلة النشاطات لعام 2024 بخصوص صيغة التمويل الثنائي إلى تسجيل مشروع واحد فقط (01) في قطاع الخدمات. وهذا يعكس ضعف توجيه الطلبة حاملي المشاريع نحو هذا النوع من الصيغ التمويلية المشتركة في بداية نشاطهم.

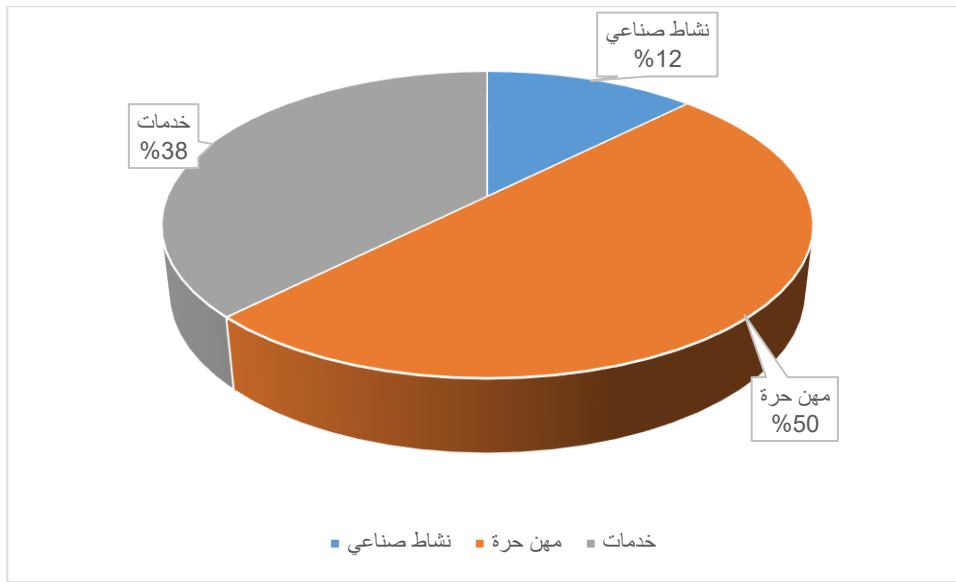
2- بالنسبة لي سنة 2025:

جدول رقم (2-9): توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025

النسبة %	عدد المشاريع	نوع النشاط
12.5%	01	نشاط صناعي
50%	04	مهن حرة
37.5%	03	خدمات
100%	08	مجموع

المصدر: إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

الشكل رقم 2-10: توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

يبين تحليل نشاطات الإحصائية لحصيلة التمويل الثنائي بين سنتي 2024 و 2025 تطوراً ملحوظاً في حجم المشاريع الممولة وتنوع قطاعاتها؛ فبعد أن كان التمويل في سنة 2024 على مشروع واحد فقط (01) في قطاع الخدمات، بينما شهدت سنة 2025 ارتفاعاً في المجموع ليصل إلى 08 مشاريع. بحيث توزعت مشاريع سنة 2025 على ثلاثة قطاعات، حيث وهي النشاط الصناعي بـ 08 مشاريع، بعده قطاع المهن الحرة بـ 04 مشاريع، ثم قطاع الخدمات بـ 03 مشاريع. ومنه نستنتج أن صيغة التمويل الثنائي بدأت تأخذ تكتسب فعالية أكبر لدى الطلبة المقاولين في سنة 2025، مركزين على المشاريع الصناعية والمهن الحرة.

ثالثا. توزيع مشاريع حسب صيغة تمويل الثلاثي:

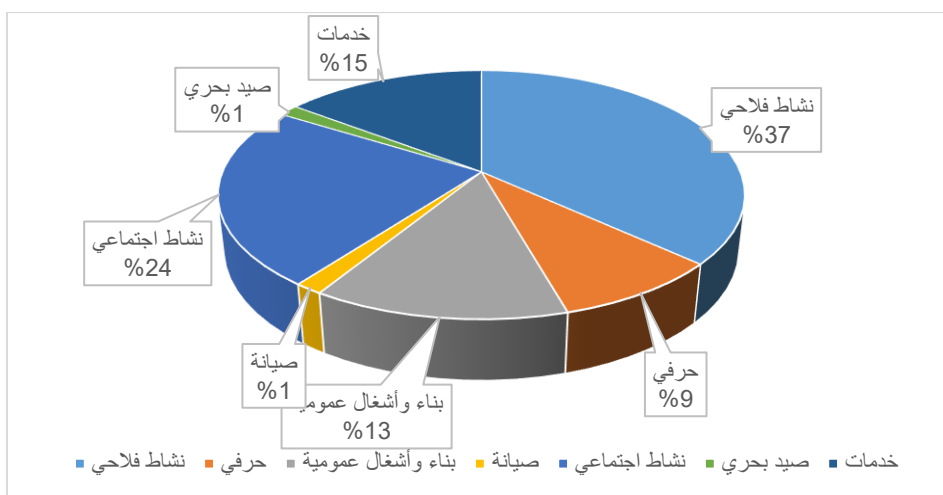
1- بالنسبة لسنة 2024:

جدول رقم (2-10): توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2024

النسبة %	عدد المشاريع	نوع النشاط
36.75 %	25	نشاط فلاحى
8.82 %	06	حرفى
13.23 %	09	بناء وأشغال عمومية
1.47 %	01	صيانة
23.52 %	16	نشاط اجتماعى
1.47 %	1	صيد بحرى
14.70 %	10	خدمات
100 %	68	مجموع

المصدر: إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

شكل رقم (2-11): توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2024



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

2- بالنسبة لسنة 2025:

جدول رقم (2-11): توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025

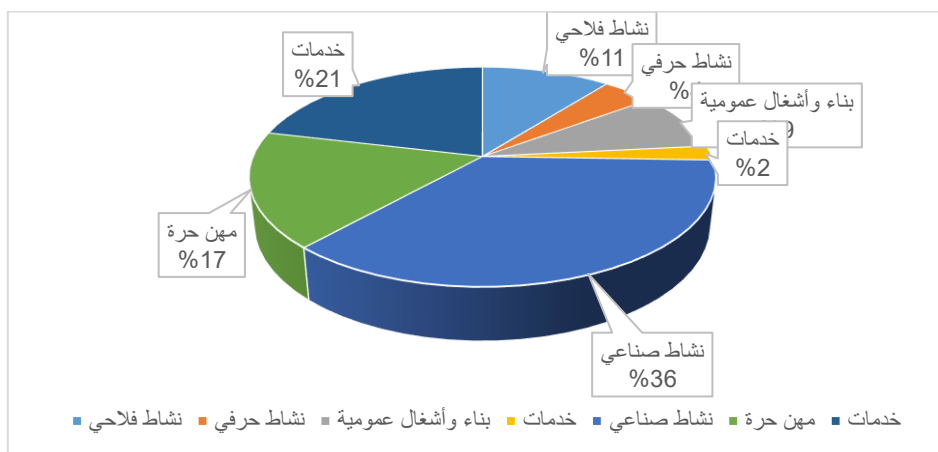
نوع النشاط	عدد المشاريع المقبولة	النسبة المئوية %
نشاط فلاحي	05	10.64%
نشاط حرفي	02	4.25%
بناء وأشغال عمومية	04	8.51%
خدمات	01	2.13%
نشاط صناعي	17	36.17%
مهن حرة	08	17.02%
خدمات	10	21.28%

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

نوع النشاط	عدد المشاريع المقبولة	النسبة المئوية %
المجموع	47	%100

المصدر: إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

الشكل رقم (2-12): توزيع المشاريع حسب نوع النشاط لعام 2025



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

من خلال تحليل المقارن لحصيلة المشاريع بين سنتي 2024 و 2025 نلاحظ تحولاً واضحاً في التوجه الاستثماري للطلبة المقاولين، حيث انخفض المجموع الكلي للمشاريع من 68 مشروعاً في سنة 2024 إلى 47 مشروعاً في سنة 2025. وكذلك من حيث قطاعات النشاط، شهدت سنة 2024 عدد كبير في قطاع الفلاحة بـ 25 مشروعاً (36.76%) يليه قطاع الصناعة بـ 16 مشروعاً. بينما حدث العكس تماماً في سنة 2025، حيث تقدم قطاع الصناعة إلى الصدارة بـ 17 مشروعاً (36.34%)، في حين هناك تراجع في القطاع الفلاحي بشكل حاد إلى 5 مشاريع فقط. من جهة أخرى، حافظ قطاع الخدمات على استقراره بـ 10 مشاريع في كلا السنتين، مع تسجيل عدد معتبر في قطاع المهن الحرة بـ 6 مشاريع في سنة 2025.

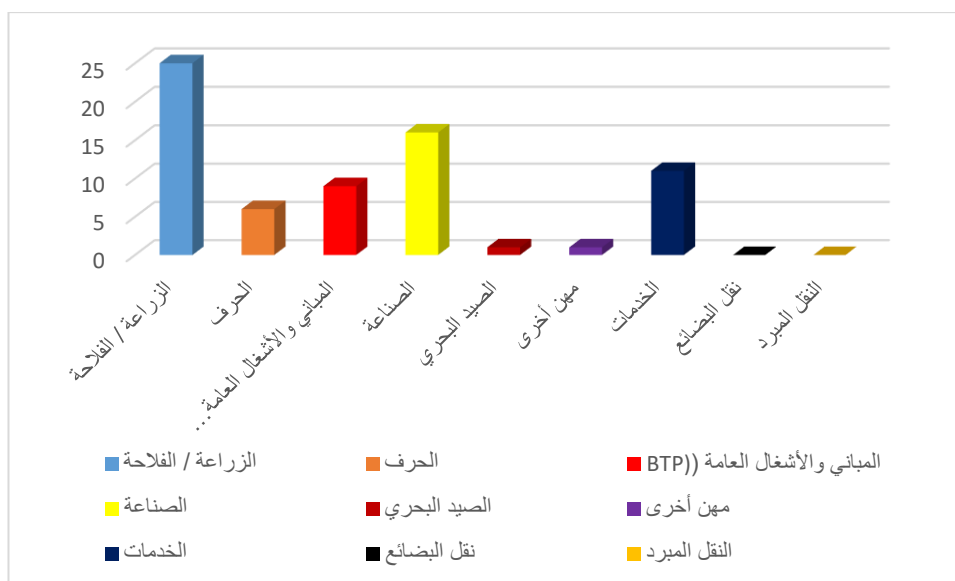
ومنه نستنتج أن آليات تمويل المقاولاتية الجامعية قد بدأت تتجه تدريجياً في سنة 2025 نحو المشاريع الصناعية والخدماتية والمهن الحرة، مبتعدة كل البعد عن الأنشطة الفلاحية والحرفية التقليدية.

جدول رقم (2-12): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط لسنة 2024

عدد المشاريع	قطاع النشاط
25	الزراعة / الفلاحة
06	الحرف
09	المباني والأشغال العامة (BTP)
16	الصناعة
01	الصيد البحري
01	مهن أخرى
11	الخدمات
00	نقل البضائع
00	النقل المبرد
69	المجموع

المصدر: من إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

شكل رقم (2-13): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط لسنة 2024



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

ثانيا: بالنسبة لسنة 2025:

جدول رقم (2-13): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط المعني لسنة 2025

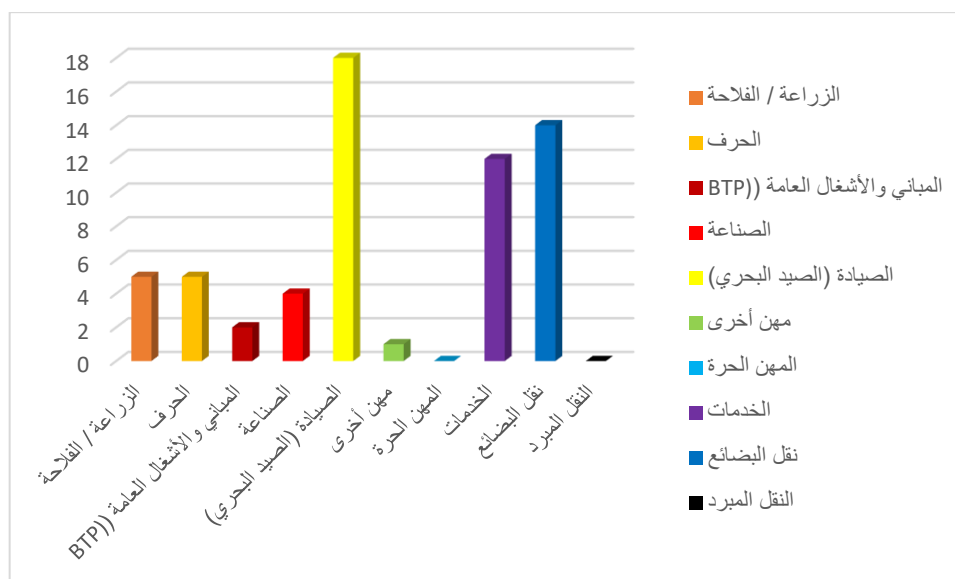
عدد المشاريع	قطاع النشاط المعني
05	الزراعة / الفلاحة
05	الحرف
02	المباني والأشغال العامة (BTP)
04	الصناعة
18	الصيد (الصيد البحري)
01	مهن أخرى
00	المهن الحرة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

عدد المشاريع	قطاع النشاط المعني
12	الخدمات
14	نقل البضائع
00	النقل المبرد
61	المجموع

المصدر: من إعداد طالبتين بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

شكل رقم (2-14): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط المعني لسنة 2025



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق رسمية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

من خلال قراءة وتحليل والمقارنة للمعطيات الإحصائية الخاصة بحصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط المهني بين سنتي 2024 و2025، نستنتج أن: هناك تراجع في قطاع الفلاحة والصناعة: حيث شهدت في سنة 2024 إقبالا كبيرا من طرف الطلبة والمقاولين نحو هذا القطاع (25 مشروعاً) وقطاع الصناعة (16 مشروعاً)، بينما تراجعت بشكل ملحوظ في سنة 2025 لتسجل (5 مشاريع للفلاحة) و(4 مشاريع للصناعة)، وهذا ما يدل على ان اهتمام الطلبة قد توجهه إلى قطاعات أخرى أقل تكلفة وأسرع في العائد المالي. بينما نلاحظ تراجع كبير في قطاعي الصيانة ونقل البضائع: حيث سجلت في سنة 2025 في قطاع الصيانة ب (18 مشروعاً) عدد كبير مقارنة بمشروع واحد فقط في

2024، ودخول قطاع نقل البضائع بـ (14 مشروعاً) بعد أن كان منعزلاً تماماً (00) في السنة التي قبلها. هذا التحول يؤدي إلى انعكاس في مرونة المقاولاتية الجامعية واستجابتها السريعة لمتطلبات السوق المحلية مع توفير فرص عمل جديدة في قطاع الخدمات والصيانة.

حيث نلاحظ استقرار في قطاع الخدمات والحرف: غير أن قطاع الخدمات ظل محافظاً على استقراره لدى النخبة الجامعية بنسب متقاربة، حيث سجل (11 مشروعاً) في سنة 2024 و(12 مشروعاً) في سنة 2025، وبالمثل قطاع الحرف الذي حافظ على وتيرته بـ (6 مشاريع) ثم (5 مشاريع)، مما يثبت أن هذه القطاعات تمثل الخيار الآمن والأكثر استدامة للطلبة نظراً لملائمتها لبيئة الابتكار الجامعي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد تحليل البيانات المتعلقة بنشاط مركز تطوير المقاولاتية بجامعة سكيكدة، ننتقل في هذا المطلب إلى مرحلة التحقق من صحة الفرضيات المطروحة ومقارنتها بالنتائج الميدانية التي تم التوصل إليها.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تختبر هذه الفرضية مدى مساهمة صيغ التمويل التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يتضح من خلال نتائج لسنة 2024 الجدول رقم (06) والمتعلق بتوزيع المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل، حيث يتبين لنا أن صيغة التمويل الثلاثي قد استحوذت على الحصة الأكبر بعدد (69) مشروعاً وبنسبة بلغت (98.55%) تليها صيغة التمويل ثنائي بـ مشروع واحد وبنسبة قدرت (1.45%) أما بالنسبة لتمويل الذاتي فكان منعدم تماماً (00)، أما بالنسبة لسنة 2025 فقد وضحت نتائج جدول رقم (07) كل من صيغ التمويل بترتيب تمويل ثلاثي (47) مشروع بـ نسبة (77,04%)، تمويل ثنائي (08) مشروع بنسبة (13.11%)، تمويل ذاتي (06) مشروع بنسبة (9.83%)،

حيث تؤكد هذه المؤشرات الرقمية أن تنوع الصيغ التمويلية المتاحة، وخصوصاً التمويل الثلاثي في كلا سنتين الذي يقلل من عبئ المساهمة الشخصية للطلبة، ويعتبر قد نجح فعلاً في تخفيف العقبات المالية أمام حاملي المشاريع الجامعية، وعلى أساس هذه النتائج يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تختبر هذه الفرضية مدى مساعدة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة سكيكدة في توجيه ومرافقة الطلبة للحصول على التمويل المناسب لمشاريعهم، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول رقم (04) والشكل رقم (05)، حيث سجلت المنصة إقبالا كبيرا بلغ 1615 طالبا، تم قبول 27 مشروعاً اتجهوا نحو تمويل الفعلي، مما جعلها مستوفية للشروط التقنية والمالية المطلوبة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطوير مركز المقاولاتية الجامعية CDE لجامعة سكيكدة

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تختبر هذه الفرضية مساهمة الامتيازات المالية والتحفيزات الجبائية المرتبطة بآليات التمويل في تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتبين من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (06) و (07)، حيث إن ميل (98,55%) و (77,04%) على التوالي من حاملي المشاريع نحو التمويل الثلاثي يرجع بالأساس إلى الرغبة في الاستفادة من القرض غير المكافئ (بدون فائدة) والإعفاءات الضريبية الممنوحة الموضحة في جدول (02) و (03). ويظهر هذا من خلال ضعف الإقبال على الصيغ الأخرى مثل التمويل الثنائي بنسبة (1,45%) في سنة 2024 فقط انا في سنة 2025 بنسبة (13,11%)، حيث كانت هذه الامتيازات المالية والجبائية بمثابة المحفز والمسهل الأساسي الذي مكّن الطلبة من تجاوز تكاليف الانطلاق المرتفعة، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تختبر هذه الفرضية أثر المرافقة والتكوين المقدمين من طرف مركز تطوير المقاولاتية في تحسين فرص نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية، وهو ما يظهر من خلال بيانات الجدول رقم (04)، الذي يثبت إنجاز 32 دورة تكوينية لفائدة 817 متكوناً، بالإضافة إلى إنجاز 07 دورات تحسينية، مما يعزز من فرص بقائها واستمراريتها، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

اختبار فرضية الرئيسية:

استناداً على نتائج الميدانية التي أدت إلى قبول الفرضيات الفرعية، هنا يتم الانتقال إلى اختبار الفرضية الرئيسية التي تقول ان: "صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية تساهم في تشجيع الطلبة على إنشاء مشاريعهم المقاولاتية وتطويرها".

وذلك من خلال تحليل المعطيات ومناقشة النتائج المتوصل إليها، يتضح أن فعالية هذه الآليات لم تكن بطريقة عشوائية، بل جاءت ضمن منظومة دعم متكاملة تجمع بين صيغ التمويل المتاحة والامتيازات الجبائية التحفيزية من جهة، وبرامج المرافقة والتكوين داخل مركز تطوير المقاولاتية من جهة أخرى. وقد انعكس ذلك إيجاباً على مستوى إقبال الطلبة على إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تنوع المشاريع الممولة في مجالات مختلفة، وهو ما يدل على أن هذه التحفيزات ساهمت فعلياً في تحويل الأفكار الجامعية إلى مشاريع قابلة للتجسيد والاستمرار. وعليه، يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والتأكيد على صحتها ميدانياً.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي قمنا بيها في هذا الفصل، توصلنا إلى نتائج الرئيسية التالية:

- اظهرت نتائج دراسة الحالة أن مركز تطوير المقاولاتية يساهم في الربط بين الجانب الأكاديمي ومتطلبات الواقع المهني، مما يساعد في توافق بين مشاريع الطلبة واحتياجات سوق العمل.
- اوضحت البيانات والتقارير الرسمية للمركز أن برامج المرافقة تساهم في مساعدة الطلبة في تجاوز الصعوبات الادارية والمالية وتسهيل عملية إنشاء مؤسساتهم.
- بينت الدراسة من خلال تقييم حصيلة نشاطات، انا تنسيق بين مركز تطوير والهيئات التمويلية يمثل ركيزة أساسية لتمكين الطلبة من الحصول على التمويل الازم.

الغائمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، يمكن القول أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي شهدتها الجزائر، والتي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الفكر المقاولاتي والمبادرات الشبابية كرافعة أساسية للتنمية المستدامة. وقد سمحت لنا هذه الدراسة، بكل من النظري والتطبيقي، بالوقوف على مجموعة من الحقائق العلمية والميدانية؛ حيث تبين أولاً أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بمكانة استراتيجية وحيوية في النسيج الاقتصادي الجزائري باعتبارها البديل الأنسب لتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات. وفي هذا السياق، أثبتت النتائج الميدانية أن صيغ التمويل المتنوعة والميسرة التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NASDA) تلعب دوراً فعالاً في تذليل الصعوبات المالية وتسهيل إطلاق هذه المؤسسات، وهو الأمر الذي يقودنا مباشرة إلى تأكيد صحة الفرضية الأولى للدراسة. من جهة أخرى، وفي إطار رصد لأبرز المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر وعلاقتها بالمحيط الجامعي، اتضح أن هناك صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية حيث شكلت حاجساً حقيقياً لحاملي المشاريع. وهنا برز الدور المحوري لمركز تطوير المقاولاتية الجامعية الذي لم يعد مجرد فضاء أكاديمي، بل آلية حقيقية لمرافقة وتوجيه الطلبة وتزويدهم بالاستشارات التي تسهل عليهم الحصول على التمويل المناسب، وهذا ما يثبت ويصدق صحة الفرضية الثانية. كما لخصت الدراسة إلى أن نجاح هذه المنظومة مرتبط ارتباطاً كبيراً بالتحفيز؛ إذ تبين أن الامتيازات والتحفيزات الجبائية والمالية الموجهة للطلبة تشكل دافع قوي يشجعهم على الانخراط في آليات التمويل المتاحة دون التخوف من الأعباء المالية الأولية، وهو ما يؤكد كذلك صحة الفرضية الثالثة. غير أن توفير رأس المال والتحفيزات وحدهما لا يضمن البقاء في السوق، بل إن التكوين المقاولاتي والمرافقة البعيدة والمستمرة التي يقدمها المركز هي المضمون الحقيقي الذي يرفع كفاءة الطلبة ويضمن استمرارية مشاريعهم وتقادي تعثرها، وهو ما يصدّق تماماً على صحة الفرضية الرابعة والأخيرة. ومن كل ما سبق، نستنتج أن نجاح التجربة المقاولاتية الجامعية في الجزائر لا يتوقف عند حدود الفكرة أو توفير المال بشكل منفصل، بل هو نتيجة لتكامل ثلاثي الأبعاد يربط بين: التكوين المقاولاتي، المرافقة الميدانية، والتمويل المرن. هذا التكامل هو الكفيل بتحويل مشاريع التخرج الابتكارية إلى مؤسسات اقتصادية حقيقية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني وترقية روح المبادرة لدى الشباب.

آفاق الدراسة:

وفي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج، نرى أن هذه الدراسة تفتح المجال أمام الباحثين لاستكمال البحث في هذا الأفق من خلال المحاور التالية: دراسة عميقة حول الفعالية الاقتصادية لكل آلية تمويل على حدة (كالتمويل الإسلامي أو رأس المال المخاطر) في دعم المشاريع الجامعية. تحليل أثر التحول الرقمي وعصرنة قطاع البنوك ووكالة NASDA على تسهيل وصول الطلبة للتمويل. إجراء دراسات مقارنة بين مراكز تطوير المقاولاتية في مختلف الجامعات الجزائرية لتقييم تباين النتائج المحققة. البحث في مدى ملائمة البرامج التكوينية الحالية داخل الجامعة مع المتطلبات الفعلية

لمؤسسات التمويل وسوق العمل. رصد الصعوبات الميدانية والإدارية التي تواجه الطلبة أثناء مرحلة طلب التمويل الفعلي واقتراح حلول عملية لتجاوزها.

الكتب:

1. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2007.

الأطروحات والمذكرات:

الأطروحات

1. عزيز سامية، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
2. مسيح أيوب، أطروحة دكتوراه حول دور روح المقاوالتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2017.
3. مداس حبيبة، الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

المذكرات

1. مدخل خالد، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي التأهل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر 3، 2012.
2. الجوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطويرها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

المطبوعات

1. بوعزارة أحلام، مبادئ تمويل المؤسسات، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة الجزائر 3، 2022.

المجلات والدوريات:

1. سمير آيت عكاش، قرومي حميد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكل وتحديات، مجلة معرف، جامعة لبويرة، الجزائر، العدد 14، 2013.
2. زنائرة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المالية والأسواق، جامعة جيجل، المجلد 10، العدد 2، 2023.

3. قسوري إنصاف، دراسة تحليلية لمساهمة تقنية التمويل البديل الحديثة في تعزيز الشمول المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 6، العدد2، 2023.
4. سليمة نشنش، رأس المال المخاطر كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة بومرداس، المجلد 16، العدد1، 2022.
5. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد2، جوان 2011.
6. مجلة قانون العمل للتشغيل، جامعة الجزائر1، العدد6، 2018.
7. بشير عبد العالي، آليات تمويل المؤسسات المصغرة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الأغواط، المجلد5، العدد2، 2021.
8. شقراني محمد، منداسي ضيف الله، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد10، 2023.
9. مجلة الاقتصاديات، المالية البنكية وإدارة الأعمال، مساهمة أنشطة دار المقاولاتية الجامعية لجامعة سكيكدة في نشر ثقافة المقاولاتية، المجلد 13، العدد1، 2024.
10. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مراكز تطوير المقاولاتية كآلية لتفعيل إنشاء المؤسسات الصغيرة لجامعة مسيلة، المجلد 18، العدد1، 2025.
11. مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، دور التكوين في الحصول على التمويل في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المجلد9، العدد2، 2025.
12. صالحى سلمى، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد11، العدد10، جوان 2020.
13. د.صادق هادي، د.مختار عصماني، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير نشاط المقاولاتية في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد6، العدد1، جوان 2021.
14. المهدي ناصر، بزارية أحمد، أوسرير منور، معوقات التمويل المصاريفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد10.
15. مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، جامعة الجزائر3؛ المجلد2، 2013.

16. تقي الدين العربي غويني، توفيق صادق، مقارنة رأس المال المخاطر في تمويل المراحل المبكرة للمؤسسات الناشئة بالجزائر، دراسة حالة صندوق ASF، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، المجلد 11، العدد 2، 2025.
17. راشدة عزيزو، بن علي بلعزوز، تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات، مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشرة، العدد 22، جوان 2017.

المقالات:

1. د.حيرش نورالدين، د.بجياوي سعاد، مقال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، 2019.

الملتقيات:

1. د.عمر فرحاني، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017.
2. عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018.
3. أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حمة لخضر الوادي، 2017.

القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 22-18، المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المادة 26.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 22-18، المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المادة 28.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 23-22، المؤرخ في 24 ديسمبر 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، الجريدة الرسمية، العدد 86، المادة 14.

المواقع الإلكترونية

1. التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، تم زيارة الموقع الإلكتروني
<http://rawadalariada.odoo.com> .
2. <https://www.Univ.skikda.dz>
3. مركز تطوير مقاولاتية الموقع الرسمي <https://www.cde.dz>
4. <https://www.cde.dz>
5. لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ، الجزائر، الموقع الرسمي
<https://nesda.dz>
6. <https://www.Nesda.dz> :

المراجع الأجنبية:

1. Abidi Fatiha, "Entrepreneurial Support Body at the Algerian University: From the House of Entrepreneurship to the Centre for Entrepreneurship Development", Journal of Economic Additions, University of Ghardaïa, Vol. 9, No. 1, 2025
2. Merkache Samire, "The Impact of leader justice on job performance in economic organization: A case study of the national entrepreneur ship support and developpemnt agency (NESDA) in Chlef, University of Chlef, Algeria, Journal contemporary Business and economic studies, Vol (07), No (02), 2024
3. Fatiha Milani ; Mechanisms for the support ; Incubation and Financing of startups in Algeria of economic; beam journal studies 10 (1) ; 466–487 ;2026
4. Rachid Seffahlou ; Startups Support and Financing Mechanisms (Case of Financing startups in Algeria) ; مجلة الاقتصاد الجديد 17 (1)، 113–101، 2026
5. Nourddine Moussi ; Funding startups through University Business Incubators : laeding international Experiencec ; ali kafi university center ; tindouf ; algeria ;journal of el–maqrizi for economic and financial studies ; volume 9 ; N 1 ; 2025 .

- .6 Arief Yanto Rukmana ; Ridma Meltareza ; Budi Harto ; Oom Komalasari ;
Nining Harnani; Optimizing the role of business incubators in Ingher
education : A review of supporting factors and barriers ; west science
business and management 1 (03) ; 169–175 ; 2023 .
- .7 Ahmad Adriansyah ; Santi Rimadiaz ; Key factors for university business
incubator implementation (ubi) : literature review ; journal of business
management and economic development (JBMED) 2 (01) ; 98–110 ;
2023.